

168 سلسلة محاضرات الإمارات

توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط
سياسات ومصالح

فؤاد كيمن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإغناء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

رئيس التحرير **راشد سعيد الشامسي**

سلسلة محاضرات الإمارات

- 168 -

توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط
سياسات ومصالح

فؤاد كيمن



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضـرة يوم الاثنين الموافق 25 مايو 2013.

الطبعة الأولى 2014

ISSN 1682-122X

النسخــة العاديـــة ISBN 978-9948-14-822-7

النسخة الإلكترونيـة ISBN 978-9948-14-823-4

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

لم يؤثّر الربيع العربي في الدول التي اندلعت فيها الثورات وأطاحت أنظمة فحسب، بل وخلقت تحديات جديدة أيضاً للقوى الفاعلة في المنطقة. وتعد تركيا وإيران من القوى الإقليمية البارزة التي تعيد تشكيل علاقاتها، إلى حدّ ما، عقب الانتفاضات العربية. فقد اتسمت العلاقات التركية-الإيرانية في العقود الثلاثة الأخيرة بتقلبات حادة شبيهة بحركة «الأفعوانية» في مدينة الملاهي. وقد أجّجت الهزّات الناجمة عن ثورة عام 1979 في طهران الشكوك لدى النخبة العلمانية الحاكمة في تركيا على مدى عقدَي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين. في هذه الحقبة تعرضت إيران لانتقادات من الجمهورية التركية، ذات المبادئ العلمانية، بسبب أهداف إيران المزعومة لتصدير الثورة الإسلامية إلى جارتها الشمالية. وبين أوائل العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي، حمّلت الحكومةُ التركية منظمات تعمل في تركيا كـ«وكلاء» لإيران مسؤوليةَ الاغتيالات السياسية والعبث باستقرارها.

أما إيران فكثيراً ما كانت تنتقد تركيا لتدخّلها في شؤونها الداخلية من خلال إبداء الدعم للتقدميِّين والإصلاحيين داخل نظام رجال الدين. وتحسنت العلاقات بين البلدين بعيد وصول حزب العدالة والتنمية [ذي التوجه الإسلامي] إلى سدة الحكم في أنقرة عام 2002؛ فانتعشت العلاقات الاقتصادية، وازداد التبادل التجاري بين البلدين بوتيرة سريعة ووصل إلى مستويات غير مسبوقة. وعلى صعيد العلاقات السياسية والخارجية، اتخذ

رئيس الوزراء [التركي وزعيم حزب العدالة والتنمية] رجب طيب أردوغان وحكومته موقفاً مؤيداً لتطبيع العلاقات بين إيران وبقية المجتمع الدولي؛ فاستضافت أنقرة المؤتمرات وعقدت الاجتماعات المغلقة مع ممثلين من دول رئيسية لتيسير اندماج إيران في النظام العالمي. ودافعت حكومة حزب العدالة والتنمية منفردة عن مسعى إيران للحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية. ثم عملت تركيا بصورة وثيقة مع البرازيل ومجموعة 5+1 [الدول الخمس الدائمة العضوية إضافة إلى ألمانيا]؛ للتوصل إلى اتفاق في شأن سعي طهران لتطوير طاقة نووية للأغراض السلمية. بيد أن هذه الموجة التدرّجية من الصداقة والتعاون بين أنقرة وطهران، تبددت مؤخراً جرّاء الربيع العربي، وتداعياته على سوريا والعراق.

وعليه، تحاول هذه الورقة البحثية البرهنة على أن التدهور الحالي في العلاقات التركية-الإيرانية ينبثق من رد فعل كل من البلدين على الربيع العربي على وجه الخصوص، وأن لكل منهما طرائقه المختلفة لتحقيق الاستقرار والسلام المنشودين في المنطقة بوجه عام. أما الاختلاف الجوهري الذي سيتم التشديد عليه في هذه الورقة فهو أنه بينما انهمكت إيران في مباشرة عملية بناء أمة في نظامين أحدهما في بداياته [العراق] والآخر في مرحلة انهيار [سوريا]، فإن تركيا قدمت إليهما مساعدة صادقة من غير مقابل من أجل بناء دولة وإيجاد أفضل الممارسات في التنمية الاقتصادية. لذلك، ستعرض هذه الورقة المبادئ التي تنطلق منها كل دولة في تفاعلها مع التطورات التي تشهدها جاراتها. وفي الحالة التركية، يعد التركيز على سياسة «جيران من دون مشكلات» أمراً مهماً على وجه الخصوص؛ وهو ما توضحه

سياسة التقارب الإسرائيلية الأخيرة، إذ أخذت تظهر موجة تعاون جديدة من أجل الاستقرار المتبادل في المنطقة. وبفضل السياسة الخارجية الفاعلة والسلمية والبنّاءة لتركيا، فإنها في وضع أفضل لقيادة هذا الزخم الجديد نحو الهدوء والاستقرار والازدهار في دول الجوار.

كما تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الكيفية التي عملت فيها التطورات الأخيرة إزاء البرنامج النووي الإيراني، والخطوات التي اتخذتها أنقرة للمساهمة في الأمن الإقليمي، على تعزيز المنافسة الخفية بين الطرفين الفاعلين في شأن مستقبل المنطقة. وتخلص الدراسة إلى عدد من التوقعات في شأن الاتجاه الذي ستتطور فيه العلاقات وتشعباتها على الشرق الأوسط.

تترك سرعة التغيير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أي شخص- بدءاً من الخبراء المعتدلين ومروراً بالمعنيين بالسياسات وكذلك الشخصيات الدولية وانتهاءً بالقادة السياسيين - في حالة رهبة في أفضل الأحوال وفي حالة ارتباك في أسوأ الأحوال. فمنذ عامين فقط، كان يُعتقد أن الربيع العربي قد بشّر بانهيار الأنظمة السلطوية في المنطقة. وفي حين كان الناس يراقبون سقوط الأنظمة الدكتاتورية الواحد تلو الآخر، فقد توقعوا سيلاً جارفاً من التحولات الديمقراطية والحريات الأساسية يتدفق على المنطقة. ولكن بالنظر إلى دول الربيع العربي، يلاحظ المرء أن هناك مساراً طويلاً يجب قطعه للوصول إلى يوتوبيا الديمقراطية.

ففي ليبيا، توحي الأحداث التي أعقبت سقوط [الرئيس الليبي الراحل معمر] القذافي باحتمال اندلاع حرب أهلية طويلة الأمد بين الأصوليين

الإسلاميين المتمردين وأنصار ومؤيدي الحكم العلماني. وفي مصر «خنق» ميل الرئيس [السابق محمد] مرسي* نحو السلطوية الآمالَ بدولة ذات حكم ديمقراطي تنسجم مع حكم القانون. عوضاً عن ذلك، فقد اهتزت مصر جرّاء أحكام الإعدام المتسرعة الصادرة عن محاكمات مسيّسة كثيراً. وأثارت هذه التطورات وأمثالها احتجاجات عنيفة وزادت من الصدع الكبير بين مُثُل الجماهير التي اجتاحت ميدان التحرير قبل عامين وبين واقع مصر اليوم. وإلى الشمال من مصر قليلاً، تنبثق صورة قاتمة من سوريا، حيث لا تظهر في الأفق نهاية فورية لإراقة الدماء والمعاناة التي ازدادت بصورة متصاعدة منذ أول هجوم لنظام [الرئيس السوري بشار] الأسد على المنشقين والمعارضين.

في تركيا أيضاً، حدثت تحولات درامية ومفاجئة؛ بيد أن التغير الذي نلحظه في تركيا اليوم، بخلاف التدهور الظاهري في الدول المجاورة، يعد عودة راسخة عن خطأ السياسة الخارجية وتعزيزاً دينامياً لآفاق سياسة جديدة. وتختلف الصورة جذرياً عن تلك التي سادت عام 2012 وأوائل عام 2013، التي شهدت بزوغ جوار غير مستقر ومتقلقل، حيث كانت تركيا تجاهد لتطوير سياسات عملية لتواجه بها الوضع المحيط بها. وقد أدت بضعة أخطاء في هذا المسار في وقت سابق إلى مزيج من التردد وانعدام القدرة على تطبيق ما يمكن أن أصفه بـ«مأزق السياسة الخارجية». ونجم هذا المأزق أساساً عن التباين بين الخطاب البلاغي الرسمي والافتقار إلى القدرة على تعزيز هذا الخطاب.

* عزله المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية بقيادة الفريق أول عبدالفتاح السيسي في الثالث من يوليو 2013 في إثر احتجاجات شعبية عارمة اندلعت يوم 30 يونيو. (المترجم)

يحمل المأزق بين ثناياه الحاجة إلى إعادة تقييم السياسة الخارجية التركية وإعادة ضبطها فيما يخص أولوياتها واستراتيجياتها وقدراتها وطريقة عملها. والمعضلة التي بدا أن تركيا ستواجهها في ذلك الوقت هي فقدان القدرة على المناورة وإدارة سياسة خارجية فاعلة في بيئة متقلبة وغامضة.

حاولت تركيا، نتيجة الاضطرابات السورية، اتباع النهج الفاعل ذاته الذي استخدمته بين عامي 2002 و2008. بيد أن هذا النهج، ولخيبة أمل أنقرة، لم يثمر نتائج مناسبة وفعّالة إزاء مساعيها الحسنة النية لوقف إراقة الدماء في سوريا. ولعل السبب الأساسي لذلك هو أن حرب أنقرة الكلامية لم تعد مدعومة بالأفعال. ولم يلقَ حضور كبار المسؤولين الأتراك المؤتمرات أو مساهمتهم في تنظيمها، والتحذيرات الصادرة عن هذه الاجتماعات، آذاناً صاغية من نظام الأسد. وشكّل الرد السلبي لتركيا على الاستفزازات السورية، وتقاعس المجتمع الدولي عن دعم المقترحات التركية بإقامة منطقة عازلة أو ممر مساعدات إنسانية، بعضَ المحددات التي قيّدت مساحة المناورة أمام أنقرة وقدرتها على التحول. لقد أظهرت الكارثة السورية إجمالاً تحولات مهمة في السياسة الخارجية التركية وتفككها إزاء المنطقة.

حدثانِ مفاجئان كسرا هذه اللعنة وانتشلا تركيا من سقوطها الحرّ في الارتباك والشلل. جاء النجاح الأول مع توجيه زعيم التمرد الكردي المسجون عبدالله أوجلان* رسالة إلى ملايين الأكراد الذين توافدوا على ديار

* عبدالله أوجلان، أسس حزب العمال الكردستاني عام 1978 للدعوة إلى القومية الكردية قبل أن يتحول الحزب إلى العمل العسكري عام 1984 من أجل إنشاء وطن قومي للأكراد. وفي 15 فبراير 1999 ألقي عليه القبض في كينيا، ووضع قيد الحجز الانفرادي في جزيرة إمرالي في بحر مرمرة بتركيا. (المترجم)

بكر في الحادي والعشـرين من مارس 2013. وفي الرسالة المقروءة هذه، دعـا زعيم حزب العمال الكردستاني المتمردين الأكراد النشطاء إلى إلقاء سلاحهم، ووقف العنف ومنح المبادرات السياسية فرصة للنجاح. وقد مثّل هذا الأمـر خطوة غير مسبوقة نحو حل سلمي للقضية الكردية التي هيمنت على الساحة التركية طوال عقود ثلاثة. كما أكسب بدء العملية السـلمية المقبلـة، في ضـوء التزامات حزب العدالة والتنمية الحاكم وحزب السلام والديمقراطية، رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وحكومته مصدرَ قوة سياسية رئيسياً.

أما التطور الجوهري الثاني فجاء نتيجة اعتذار إسـرائيل عن قتـل تـسعة مواطنين أتراك كانوا على متن السفينة «مافي مرمـرة» التـي كانـت جـزءاً مـن أسطول السلام* عام 2010. فقد اتصل رئـيس الـوزراء الإسرائـيلي بنيـامين نتنياهو بأردوغان تحت إصـرار من الرئيس الأمريكـي الزائـر بـاراك أوبامـا، وقرأ عليه رسالة اعتذار تم صوغها مسبقاً. وفي الرسالة، قدم نتنياهو اعتـذاراً رسمياً عن الخطأ الذي أدى إلى قتـل تـسعة مـدنيين أتـراك برصـاص قـوات النخبة الإسـرائيلية، وتعهـد دفـع تعويـضات لأسـر الـضحايا، ولـمَّح إلى تخفيف الحصار المفروض على غزة والسماح بدخول المساعدات الإنـسانية إلى القطـاع. وقـد حظـي هـذا الأمـر بالإعجـاب في وسـائل الإعـلام الدوليـة والإقليمية ولدى الرأي العـام بوصـفه نجاحـاً أساسـياً للـسياسة الخارجيـة

* أسطول الحرية هو مجموعة من 6 سفن، من بينها السفينة التركية "مافي مرمرة"، انطلق باتجاه قطاع غزة في 29 مايو 2010، محمَّلاً بتجهيزات ومساعدات، لكسر حصار غزة. وفي 31 مايو 2010 دهمت البحرية الإسـرائيلية الأسطول في المياه الدولية لمنعه من الوصول إلى غزة، وهو ما أدى إلى مقتل 9 من النشطاء الأكراد، وتسبب ذلك بتردي العلاقات الإسرائيلية-التركية. (المترجم)

التركية. في الواقع، مثّل ذلك «نصراً مزدوجاً» لإدارة أردوغان، وفق ما كتبه مراسل مجلة **تايم** الأمريكية كارل فيك.[1]

كل ذلك يعد تغيّراً في اللعبة بعدة أوجه؛ ففي المقام الأول، انبثق عهد جديد «خال من المشكلات» في علاقات تركيا مع جاراتها في المنطقة وفي مجمل سياستها الخارجية. وتوسَّع وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في مضامين هذه الفرصة الجديدة في مقالته التي نشرها في مجلة **فورين بوليسي** تحت عنوان «عهد جديد خال من المشكلات».[2] وحسبما أكدت مقالة أوغلو، فقد استعادت تركيا حيّز المناورة في سياستها الخارجية جرّاء عدم تراجعها عن مبادئها الأساسية لمنهج «سياسة صفر مشكلات». وبتطبيع العلاقات مع إسرائيل، تعرف تركيا أنه ليس عليها أن تواجه الأزمة السورية وغيرها من القضايا المحدقة بالمنطقة وحدها؛ فالتقارب مع إسرائيل يعيد أنقرة إلى وضعها السابق بوصفها دولة لها علاقات جيدة وبنّاءة مع معظم الدول المجاورة.

تتمتع تركيا في الشرق الأوسط بعلاقات احترام وصداقة مع كل الدول التي تحررت أخيراً، مثل تونس وليبيا، ومصر [حتى عزل الرئيس محمد مرسي]. وفي شرقي البلاد، تشترك تركيا بعلاقات تجارية لا غنى عنها مع كل الدول بدءاً من شمال العراق ووصولاً إلى منطقة الخليج. وبناء عليه، وبوصفها دولة تمتلك إمكانية هائلة على تحقيق سلامها وحل مشكلاتها الأمنية، فإن نفوذها على جاراتها يؤذن بالتوسع والتزايد.

ستتعرض هذه الورقة لتشعبات هذه التغيُّرات، وكذلك لدأب تركيا على الالتزام بمبادئ سياستها الخارجية الأساسية الستة، بتفصيل موسع في الأقسام التالية. بيد أن الهدف والمجال الذي اخترت أن أركز عليه في هذه الورقة البحثية يعد أحد أكثر المظاهر الأساسية لهذا التحول، الذي يتضمن علاقات تركيا بإيران. على الرغم من ذلك، وحتى عند مناقشة موضوع إيران والخروج بتقييم في شأنها، على المرء أن يدرك كيف ستؤثر العلاقات التي استجدت بين تركيا وإسرائيل في الخطاب المتعلق بإيران. ونظراً إلى أن تركيا تتمتع بعلاقات جيدة وبناءة مع جاراتها، فسيكون من مصلحة إيران الذاتية عدم عزل تركيا عن المنطقة، بل أن تتبنى لهجة بناءة في كل القضايا. ولدى تركيا وإيران أشياء كثيرة لتكسباه من استمرار علاقاتهما الودية والاقتصادية.

في واقع الأمر، مرت العلاقات التركية-الإيرانية بتحولات مفاجئة، وإن كانت غير بارزة جداً، نتيجة «عدوى» الربيع العربي وانتقاله السريع إلى دول على تماس مباشر مع كل منهما. وظهر تصدع مفاجئ بين الدولتين ترافق مع زيادة الشكوك في المنطقة، في ضوء طموحات كل من الدولتين إلى أن تصبح قائدة إقليمية في المنطقة، والمنافسة المتجذرة بينهما حتى النهاية، وهو أمر من السهل توقعه.

وفي نهاية المطاف، عندما يدرس أحدهم تاريخ العلاقات التركية-الإيرانية، يلاحظ علاقة متذبذبة لم تشهد سوى «شهور عسل» قصيرة نسبياً كانت تعقبها فترات طويلة من المناوشات والمواقف العدائية. وسوف أتعرض لهذه الفترات بتفصيل أوسع في بقية هذه الورقة. على أي حال، إذا ما عدنا إلى التطورات

الأخيرة والكيفية التي أثّرت في العلاقات بـين البلـدين، نلاحـظ أن أحـد أكـبر أسباب الخلاف بين تركيا وإيـران ينبـع مـن مـواقفهما المتباينـة تجـاه الأحـداث، ومسارات ردود فعلهما المترتبة على هذه المواقف.

بداية سوف أبيّن موقف تركيا من الوضع والاستراتيجيات التي طورتها للتعامل معه؛ ثم سأقارنه بمنهج إيران، وبالتالي سـأحدد التباينـات الرئيـسية بينهما. وسأتوسع في تطورين مهمين حدثا مؤخراً ربما زادا، إلى حـد مـا، مـن المنافسة والتصدع بين تركيا وإيران عـلى المـدى البعيـد، وتحديـداً طموحـات إيران النووية، والإجراءات الأمنيـة التـي اتخـذتها تركيـا في مواجهـة التـوتر المتزايد في المنطقة. ثم سـأخلص إلى توقعـاتي في شـأن الاتجـاه الـذي سـوف تسلكه مواقف كل من البلدين في المستقبل القريـب وانعكاسـاتها عـلى بقيـة الفاعلين في المنطقة.

تركيا في الشرق الأوسط: عهد جديد خال من المشكلات

جلب «النصر المزدوج» مؤخراً للسياسة الخارجية التركية مظهراً جديداً؛ فمع تراكم غبار الربيع العربي، بدأت تتحرك عمليـة الـسلام الخاصـة بتركيـا على مسار ثابت، وأفسح التقارب مـع إسـرائيل والـشكوك المحيطـة بمبـدأ «صفر مشكلات» الخاص بالسياسة الخارجية التركية الطريق أمام اتباع منهج سياسة خارجية نشطة أكثر قوة تتمحور حول مبادئ «الخلو من المشكلات». وقد بشّـر داود أوغلو في مقالته في مجلة **فورين بـوليـسي** بـأن تـأثيرات مـنهج «صفر مـشكلات» الأصـلي تقـترب مـن الـنضج. بمعنـى آخـر، مـع تجـذر

الحكومات الجديدة التي أعقبت الربيع العربي في المنطقة، ومع مد تركيا جسوراً مع هذه الإدارات وإحياء العلاقات القديمة المزدهرة مع بعض حلفائها، فإن عدد الدول التي تتمتع تركيا بعلاقات راسخة معها سوف يفوق بالتأكيد تلك التي مازالت علاقاتها معها موضع شك. وفي الواقع، فإن الدول التي تؤْثر الانسحاب من علاقات سلمية ومتطورة تبدو على الأرجح خاسرة في ضوء التطورات الأخيرة.

توضح المبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية التي يشدد عليها داود أوغلو الموقف الراسخ الذي تستطيع تركيا اتخاذه في جوارها، وهي: توازن بين الأمن والحرية، وعلاقات من دون مشكلات مع دول الجوار، وسياسة خارجية متعددة الأبعاد، وسياسة خارجية إقليمية نشطة، وأسلوب دبلوماسي جديد كلياً، ودبلوماسية منسجمة ومتناغمة.[3]

ولفهم ما يميز السياسة الخارجية التركية من سياسات الدول الأخرى الخارجية في المنطقة، على المرء أن يدرك أولاً التوازن الدقيق بين الأمن والمصلحة الذاتية والحرية الذي شددت عليه أنقرة. ويشرح داود أوغلو هذا التوازن بوضوح تام؛ فهو يبيّن أن علاقة تركيا بأي دولة أو منطقة، ترتبط دائماً بالمبادئ الأخلاقية والقيم والالتزام بالحرية. ثم يلي هذه القيم الأمن والمصلحة الذاتية الاقتصادية والسياسية، ويمكن تلخيص ذلك جميعاً بـ«السياسة الواقعية».[4] لذلك، تعمل تركيا بحرص ومن دون كلل على مساعدة هذه الدول بمنهج قائم على المبادئ الأخلاقية والقيم، وفي الوقت عينه، المحافظة على التوازن بين الأمن والحرية.

بهذه القدرة على إدامة - بل وحتى تعميق - ديمقراطية تركيا العلمانية بطريقة سلمية، إلى جانب «هويتها المزدوجة من حيث هي دولة شرق أوسطية وأوروبية»، استطاعت إدارة الحكم الحالي لتركيا من جانب حزب العدالة والتنمية وانتصاراته الانتخابية، إضافة إلى التزاماته السياسية الخارجية النشطة، أن تجعل من تركيا «دولة محورية وقوة إقليمية» في عالم ملتبس وغير آمن وخطر يتجه نحو العولمة. وتعدّ تركيا الدولة الوحيدة التي يمكنها أن تتحدث في الوقت نفسه إلى كل من الغرب وباقي الدول، وإلى قادة الدول الغربية وقادة دول الشرق الأوسط وإلى دول الشمال ودول الجنوب. وفي حين تتجه تركيا إلى مفاوضات العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، فإن انغماسها إقليمياً وعالمياً آخذ في التوسع والتعمق. ولا شك في أن «أَوْرَبة» تركيا من جهة والمضي بنشاطاتها الإقليمية مع الشرق الأوسط ودول البلقان والقوقاز، إضافة إلى إفريقيا والعالم الإسلامي، من جهة أخرى، أخذت تنمو وتتطور معاً. ولمواجهة عدم الاستقرار السياسي والمالي العالمي الحالي، استهلّت تركيا بنشاط عدداً من الالتزامات المتعددة والمختلفة المستويات.

من الصعب تطبيق هوية تركيا المزدوجة والمحافظة على استمراريتها بنجاح، بل إنها في بعض الأحيان تثير نزعة الشك في شأن نيات حكومة حزب العدالة والتنمية. لقد لاحظنا هذا في الحقبة 2007-2009 حين شكك بعض النقاد فيما إذا كانت تركيا تمر بمرحلة «تحوّل في المحور»، بمعنى تغيير ولائها من الغرب إلى الشرق. كذلك تمت مناقشة مسألة مدى انحراف تركيا في مسارها عن الغرب والحداثة العلمانية. على أي حال، لقد كانت هذه الهوية المزدوجة

أمراً نافعاً لتركيا، وعززت من قدرات قوتها الناعمة. ويُنظر إلى تاريخ تركيا الحديث بوصفه ميزة تشكل «بديلاً لفرضية صِدام الحضارات» (كما في حالة تحالف الحضارات* الذي تقوده الأمم المتحدة وإسبانيا وتركيا)، كما ينظر إليه بوصفه «تجربة تاريخية مهمة» يمكن أن تستفيد منها دول الربيع العربي تحديداً والعالم الإسلامي عموماً، في مساعيها لدمقرطة نفسها. وتبدو تجربة حزب العدالة والتنمية على وجه الخصوص ذات دلالة في هذا الإطار، من خلال قدرته على تحقيق نصر انتخابي بزعمه أنه «حزب ديمقراطي محافظ يميل إلى يمين الوسط»، مع التزامه القوي بكل من الدينامية الاقتصادية والسياسة القائمة على الخدمة والخير.[5]

بالطبع، إن تجربة تركيا السابقة وصِلتها بالغرب بوصفها الحصن الشرقي الراسخ ضد التهديد السوفيتي، والمصداقية والموثوقية اللتين اكتسبتهما من الغرب خلال هذه الحقبة، ومرورها بأزمة هوية غير حادة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي حتى أوائل الألفية الحالية في عالم ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، كلها أدت دوراً في هذا الأمر. وبمبادرات من الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال ووزير الخارجية الأسبق إسماعيل جيم، حاولت تركيا توجيه أزمة الهوية هذه وإدارتها باتباع سياسة خارجية متعددة الأوجه

* تحالف الحضارات هو مبادرة اقترحها خوسيه لويس رودريغيز ثباتيرو، رئيس وزراء إسبانيا السابق، في الدورة 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2005. وكانت برعاية رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان. وهي تسعى لتحريك عمل دولي لمواجهة التطرف من خلال إرساء التعاون الدولي وتشجيع الحوار الثقافي والديني بين الدول. يركز هذا التحالف على وجه الخصوص، على إزالة التوترات بين العالمين الإسلامي والغربي. (المترجم)

والمستويات. ومرت نشأة هذه العقلية الأجنبية الجديدة بمراحل انقطاع معينة؛ لعل أكثرها أهمية أن هذا المنهج الجديد، الذي استثمر كثيراً في العلاقات الثنائية عوضاً عن التحالفات أو التكتلات الإقليمية، قد وضع مساراً للتنفيذ المنهجي للسياسات الفاعلة ما بعد 11/ 9 التي ذكرت سابقاً.

وبأداء تركيا الاقتصادي الناجح، المدعوم بأغلبية سكانية من الشباب النشط اقتصادياً، وبقدرتها على التكيف مع العولمة والأَوْرَبة، وبزيادة مشاركتها الاقتصادية الإقليمية والعالمية، ترافقت سياستها الخارجية المعولمة والنشطة مع تحولها إلى «دولة تجارية».[6] وخلال سنوات الألفية الثانية، سجّل النمو الاقتصادي التركي معدلات عالية، واتسعت النشاطات التجارية التركية إقليمياً وعالمياً، شاملةً مناطق جغرافية جديدة مثل إفريقيا والشرق الأوسط. وقد أصبحت تركيا عضواً مهماً في المنظمات الدولية مثل مجموعة العشرين (G 20). كما أصبحت عضواً مهماً، وإن لم يكن محورياً (مثل الهند والبرازيل)، في «اقتصادات الأسواق الناشئة» للعولمة الاقتصادية حالياً. ولضمان نجاح تركيا لهويتها بوصفها دولة تجارية، أسقطت متطلبات التأشيرة لعدد متزايد من الدول، وحاولت تعزيز نشاطاتها الاقتصادية والثقافية وتبادل الحوار معها. واستغلت تركيا البيئة العالمية لمصلحتها، واستقطبت ديناميتها الاقتصادية جاذبية واهتماماً عالميين متزايدين.[7]

وفي العلاقات التركية-الأوروبية، التي باتت أكثر عمقاً، ومع بدء محادثات الانضمام الكامل إلى الاتحاد الأوروبي، ثمة إدراك متزايد، ولاسيما بين الفاعلين الاقتصاديين وفي السياسة الخارجية، أن تركيا تمثّل «حالة فريدة

في عمليـة التكامـل الأوروبي» مـع إمكـان مـساعدة أوروبـا عـلى أن تـصبح نموذجاً عالمياً متعدد الثقافات للتكامل الإقليمي العميق. ووفقاً لهذه القراءة، قد تصبح تركيا مجالاً لخلق مجتمـع «مـا بعـد إقليمـي» عـلى أسـاس المواطنـة الديمقراطية وما بعد القومية، ودولة فاعلة عالمياً أيـضاً تتمتـع بالقـدرة عـلى المساهمة في نشأة الحكم العالمي الديمقراطي. ويعتمد إمكان اكتساب أوروبـا لهذه الخصائص، إلى حـد مـا، عـلى قرارهـا في شـأن ضـم تركيـا إلى الاتحـاد الأوروبي بصفة عضو كامل العضوية.[8]

لقد جعل الاضطراب العالمي، الذي ولَّـد تحـديات جوهريـة للأمـن العالمي وبات يستوجب حلولاً عالمية، التدخل الإنساني والمساعدة الإنسانية أحد الاهتمامات المركزية والأساسية للعلاقات الدولية. وأصـبحت تركيـا بقوتها الناعمة، وهي تتطور بوصفها فاعلاً نشيطاً في السياسة الخارجية، قوة إقليمية وعالمية في حفظ السلام والعمليات الإنسانية، كما أصبحت «إحدى دول العـالم الرئيـسية الفاعلـة في مجـال المـساعدات الإنـسانية في الـسياسة الدولية».[9] لقد انخرطـت تركيـا، عـلى نحـو متزايـد، في تقـديم المـساعدة الإنسانية في مناطق مختلفة من العالم. وهي في قيامهـا بـذلك، لا تـساهم في الأمن العالمي فحسب، بـل وفي تعزيـز معـايير «إنـسانية» جديـدة للحكـم العالمي الديمقراطي. إلى ذلـك، تُظهـر المـساعدات الإنـسانية المدنيـة التـي قدمتها تركيا إلى الفلسطينيين في غزة، وتدخلها في أفغانستان، ومساهماتها في عمليات حفظ السلام في أنحاء مختلفة مـن العـالم، ومـشاركتها الأخـيرة في إفريقيا عموماً، وفي الصومال والسودان خصوصاً، دورَها المتزايد عالميـاً في

دعم النشاطات الإنسانية وإرساء هويتها في الشؤون العالمية، ومساعيها الإنسانية والمتعددة الأطراف لتطبيق القواعد الإنسانية القائمة على تقديم المساعدات لجعل العولمة إنسانية ومنصفة.[10]

على النسق نفسه، ومن خلال المساعدات التنموية والمساعدة على تطوير الطاقات المدنية لدول الشرق الأوسط، أصبحت تركيا قادرة على ممارسة النفوذ في المنطقة. ولطالما أقرت وزارة الشؤون الخارجية أن استخدام المساعدات التنموية الرسمية يعدّ آلية سلمية وإنسانية للارتقاء بمصلحة الدولة في الشؤون الإقليمية والدولية. ومن خلال «الهيئة التركية الدولية للتعاون والتنمية» (TİKA)، نفّذت وزارة الخارجية التركية عدداً من حملات المساعدة المفيدة والنافعة للدول المجاورة وما وراءها. على سبيل المثال، عملت الهيئة بالتعاون مع قيادات عدة دول على استحداث «خطط تنموية رئيسية»، تعد استراتيجيات بعيدة المدى تهدف إلى حفز الاقتصادات المحلية وتمكين المواطنين من خلال بناء القدرات المستدامة. ومن ذلك، المشروعات الزراعية وصيد الأسماك في جيبوتي، ومبادرات الرعاية الصحية في السودان، وتوزيع البذور في دارفور. ومع تطور خطط التنمية الرئيسية هذه، تصرفت الهيئة كضابط ارتباط بين وزارة الشؤون الخارجية التركية والمنظمات الحكومية الدولية المختلفة والوزارات ذات العلاقة المسؤولة عن الوكالات والأجهزة المحلية في الدول الشريكة. وتعكس جهود الدبلوماسية العالمية هذه إيماناً بالفوائد الهائلة لنقل أفضل الممارسات والخبرات (بناء القدرات) عبر مشاركة القطاع الخاص من أجل تحقيق نجاح دائم طويل الأجل.[11]

تُجمل هذه الأمثلة حقيقة أصيلة في شأن السياسة الخارجية التركية وتميزها عن غيرها. وهي أن تركيا لا تريد بالضرورة أن تصبح نموذجاً يحتذى للمنطقة، فهي تحترم سيادة جيرانها. كما أنه لا توجد لأنقرة أي أجندة لفرض طرائقها وأساليبها في التحول الديمقراطي أو المؤسسي على الآخرين. وبدلاً من ذلك، تعترف الحكومة التركية بأن بعض السياسات التي اتبعتها خلال العقود القليلة الماضية سرّعت من عجلة نموها وأثمرت نمواً اقتصادياً ملموساً وانتعاشاً اجتماعياً لأغلبية المواطنين الأتراك. وروّاد هذا التطور المرتكز على النمو على ثقة بأن اتباع مبادرات وسياسات مماثلة يمكن أن يؤدي إلى نتائج مماثلة في الدول التي ترغب في محاكاتها.

ويمكن توضيح هذه النقاط باتباع المبادئ الموجِّهة التي جعلت تركيا مختلفة تماماً عن إيران، والتي سنتعرض لها بعمق في القسم الثاني من هذه الورقة.

أولاً، تعارض تركيا نفسُها فرضَ نموذجها الخاص بها على الدول العربية الطامحة؛ فقد كشفت الحكومة التركية، منذ بداية الربيع العربي، بوضوح، أنه ليست لديها رغبة أو مخطط كبير للتورط في عملية بناء أمة في هذه الدول. وقد رفضت في مرات كثيرة المزاعم القائلة إنها تسعى للتبشير بالديمقراطية التركية. وعلى الرغم من ذلك، فقد التزمت بمساعدتها الهيكلية من خلال تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية مع هذه الدول. ومن أجل هذه الغاية، ترفض تركيا كل الطروحات التي تدافع عن أجندتها الخفية المزعومة لإعادة خلق النفوذ العثماني السابق. ومع ذلك، فهي لن تخجل من استخدام قوتها الناعمة لإلهام هذه الدول لتحقيق المستوى ذاته من التطور

الاقتصادي الذي وصلت إليه وحافظت عليه. علاوة على ذلك، تعي أنقرة وتحترم حقيقة أن المصالح الوطنية وسيادة كل دولة لهي أمور ضرورية.[12]

ثانياً، يعد النموذج التركي فريداً في نوعه؛ وبالتالي فإن تبنيه من جانب الحركات والمنظمات العربية التي مازالت في بداياتها ربما لا يتمخض عن مؤسسات الديمقراطية التركية نفسها. إن تجربة تركيا مع العلمانية أمر أصيل بالنسبة إلى عملية الإصلاح التي بدأتها تركيا منذ أوائل عشرينيات القرن الماضي. وقد تأثرت دمقرطة تركيا جوهرياً بجهود مصالحة السلطة في المؤسسة العسكرية مع الديمقراطية والنظام العلماني مع التوجيه الديني. وقد خدمت هذه المنافسة البنّاءة أيضاً بوصفها نموذجاً للنجاح الاقتصادي ولثقافة عملية بين الشرق والغرب في الحالة التركية.

ثالثاً، تعارض دول الربيع العربي قبول النموذج التركي، أو أي نموذج آخر في حد ذاته؛ إذ مازال يُنظر إلى النموذج التركي على وجه الخصوص بوصفه نموذجاً من الخارج لا يتوافق مع وقائع المنطقة وخصوصياتها. إن أغلبية الثورات العربية تنظر إلى الجدل في شأن النموذج من خلال منظور الإرث العثماني في الشرق الأوسط. وربما تشعر دول بعينها، مثل مصر، باللامبالاة وعدم الاكتراث تجاه هذا الإرث، بل قد تقدره. بيد أن الأغلبية العظمى من الشارع العربي تعارض أي خطة تُفرض عليهم من الخارج، سواء أكانت تركية أم غيرها. وأخيراً، يقرّ معظم الفاعلين في الربيع العربي بالتأثير المعطِّل للجيش التركي في عملية التحول الديمقراطي. وبالنظر إلى المنتصرين في تونس وليبيا، والمنافسة المستمرة على السلطة بين الشعب

المصـري والمجلس العسكري، فإن آخر شـيء تريده هذه الحركات هو عملية تحول ديمقراطي تتأسس «بمساعدة» من الجيش. ومهـما يكـن الأمـر، فإنـه ينبغي التوضيح أنه إذا اقتربت تركيا من الربيع العربي على نحو غير أحـادي، ولكن بالتنسيق والتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وبتقـديم نفـسها لا بوصـفها دولة دينامية وانتقالية فحسب، بل من حيث هي دولة تتجـه نحـو العـضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي أيضاً، حينئـذ فـإن مـساهمتها في عمليـة التحـول الديمقراطي في دول المنطقة، وإدراك شعوب هـذه الـدول وحكوماتهـا لمثـل هذه المساهمة، يمكن أن تزداد وتتسع.

في الحقيقة، مازالت تركيا قادرة على تقديم مـساعدة جوهريـة للعمليـة الديمقراطية في دول الجوار. وعلاوة على ذلك، فإن المساهمة الجوهرية الأكبر التي يمكن لتركيا تقديمها هي المشاركة بأفضل الممارسـات في مجـال التطـوير الاقتصادي المستدام. ويشكل التعـاون التركـي-الأوروبي في المجـالين أمـراً حيوياً. وطوال العقد المـاضي، قامت تركيا بتنفيذ تحول في قطاعهـا الخـاص، وجعلت أسواقها أكثر شفافية وتنافسية، وأقرت لوائح مالية وقـوانين سـوق ضـرورية لزيادة ثقة المستثمرين الأجانب. وللأسباب نفسها، باشـرت تركيا إصلاحات فاعلة لتعزيز خدماتها الاجتماعيـة. واليـوم، تعـد جـودة الرعايـة الصحية والحصول على الخدمات التعليمية أفضل بما لا يقارَن تقريباً مما كانت عليه في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشـرين.

بناء على هـذه التجربـة، يمكـن لتركيـا أن تقـدم حلـولاً فعالـة لـبعض «العلل» الاقتصادية الحالية في دول الربيع العربي. وكما قال الخبير الاقتصادي

التركي كمال درويش، تحتاج دول الربيع العربي إلى سياسات تستأصل رأسمالية تحقيق المنافع أو الاعتماد على بيروقراطية الدولة السيئة الصيت.[13] والأهم من ذلك كله، «يجب إطلاق العنان لقطاع خاص تنافسي حقاً»، و«لن تبقى هناك سياسات يسارية بالية منادية بمركزية الدولة، ولا يمينية رأسمالية تعتمد على المحسوبية ساعية لتحقيق المنافع للاستجابة لها».[14] وفي هذا الخصوص، يمكن لتركيا أن تستخدم خبراتها مع الأسواق الحرة التي أخذت تتطور بقوة منذ ثمانينيات القرن العشرين، وعهد النمو المسؤول في العقد الأخير، لقيادة وتوجيه دول الربيع العربي. وفي الواقع، إن مساهمة تركيا في دول الربيع العربي تكمن أساساً في مجالَي الاقتصاد والديمقراطية.

سياسة إيران الشرق الأوسطية واختلافها مع تركيا في الرؤى الإقليمية

تلفت كل هذه المبادئ المعمول بها في منهج تركيا تجاه الشرق الأوسط اهتمامنا للاختلاف الواضح بين تركيا وإيران في تعاطيهما مع دول الربيع العربي والأنظمة القائمة، إذ في حين تظل تركيا بمنأى عن مسائل بناء الأمة وهندسة المجتمع والهوية الوطنية، فإن هذه المسائل تبدو وكأنها الدوافع الوحيدة في العقلية الإيرانية في تعاطيها مع النظامينِ: الناشئ [العراق] والمنهار [سوريا]. ومن ناحية أخرى، فإن تركيا، بوضعها منهجاً قائماً على الأخلاق والقيم في مقدمة تعاطيها مع المنطقة، تمد دعمها لمسألة بناء الدولة (ما يعني توفير المساعدة الفنية لإقامة حكومات بيروقراطية فاعلة) وأفضل

الممارسات في التنمية الاقتصادية المستدامة. بمعنى آخر، تحاول تركيا بنشاط المساهمة في إقامة مؤسسات بيروقراطية وإدارية؛ وتساعد على تطبيق الحكم الجيد واستئصال الفساد، وصوغ الدستور، والنمو الاقتصادي، والثقافة الريادية، والتنمية البشرية، والمجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي في هذه الدول. لذلك، جاءت مشاركة تركيا ومساهمتها في المنطقة متوازية مع سياستها الخارجية «المتعددة الأبعاد» و«الاستشرافية».

أما سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الإقليمية، وكذلك سياستها الخارجية إجمالاً، فلها ثلاثة مبادئ مركزية: أولها، تفضيل طهران للوضع القائم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛[15] ثانياً، يريد نظام رجال الدين تصدير ثورته الدينية إلى الدول المجاورة؛[16] ثالثاً، ترغب طهران في حماية الأنظمة الشيعية المجاورة لها بصورة مباشرة وتنصيبها وكلاءَ ومندوبين لها.[17]

يتعارض الهدف الأول لإيران على نحو صارخ مع التوجهات الحالية الناشئة في المنطقة؛ ففي حين تهتم طهران بتأثير موجة الحركات التحررية في المنطقة وفي جوارها، ولكل الأسباب المتوقعة، فإن تقييم الوضع لا يشير إلى نهاية فورية لهذا الاندفاع الكاسح للإصلاحات. ويوضح بولنت أراس، رئيس مركز الأبحاث الاستراتيجية التابع لوزارة الخارجية التركية والأستاذ الزائر حالياً في مركز وودرو ويلسون للباحثين الدوليين في العاصمة الأمريكية واشنطن، هذه النقطة في تحليله الأخير الذي صدر بعنوان **تركيا**

وإيران: مواجهة تحدي الربيع العربي،[18] فيقول إن التظاهرات الجماهيرية الحاشدة الأخيرة والنضال المدني الذي رأيناه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم توجه لتوفير الحقوق الأساسية فقط، بل ومثلت أيضاً منظوراً جديداً حول «الرؤى الأخلاقية في نظام دولي متغير، ترافقت مع تدهور نسبي للقوى المهيمنة السابقة وبزوغ دول جديدة».[19] ويصف أراس هذا التحول الكبير بأنه «ضربة خطيرة للوضع القائم في الشرق الأوسط»، ويضيف مُفصِّلاً: «النماذج السابقة للحكام المهتمين بالشأن الداخلي، الذين كانوا يقاومون التأثيرات الدولية، فسحوا المجال لحكام جدد مهتمين بالعالم الخارجي يركزون على الكرامة والانعتاق والحرية والحكم الجيد. كذلك مثّل الربيع العربي تحدياً لاستراتيجيات بقاء الأنظمة الشمولية المستبدة من خلال التغيير في موازين القوى الإقليمية والتحالفات الدولية ومحاكاة نماذج النمو الآسيوية».[20]

إن التقييم الشامل والدقيق الذي خرج به أراس للوضع في وسطنا يعكس كل الأسباب المحددة وراء تشبث إيران المرن بالوضع القائم المنهار. وفي الحقيقة، حاولت إيران العمل وفق مزيج من الاستراتيجيات وطرحت تعريفات مفاهيمية مختلفة لهذه الظاهرة الجديدة لدفع تأثيرات الربيع العربي بعيداً عن مجتمعها والمجتمعات الأخرى التي تخضع لأنظمة قمعية ومراكز نفوذ سياسية ترتكز على الأقلية. على سبيل المثال، رحبت إيران في البداية بالاحتجاجات التي شهدتها دول الربيع العربي بعد اندلاعها بوقت قصير. ورجال الدين[21] إما أساؤوا تفسيرها وإما تلاعبوا بها خطابياً بوصفها

حركات مناهضة للغرب ومؤيدة للإسلام، وأجروا مقارنات موازية بين الثورة الإيرانية عام 1979 والتظاهرات الحالية، مشيرين إلى الفاعلين بوصفهم «حلفاء أيديولوجيين».[22] وهم كانوا يرون أن توازن القوة في المنطقة يميل إلى مصلحة هيمنة إيران، التي ستؤدي إلى أفول حاد في الهيمنة الأمريكية في المنطقة. بمعنى آخر، تعاملت إيران مع المرحلة الأولى من الربيع العربي بوصفها صحوة إسلامية وباتت تحلم بمنطقة تخضع لحكم إسلامي. ومع اندلاع التظاهرات والاحتجاجات في سوريا، وبروز أول المؤشرات على احتمال تصاعدها وتحولها إلى حرب أهلية، أدركت إيران أن ما يجري في سوريا إنما يشكل تهديداً خطيراً لمصالحها في المنطقة، وخصوصاً لحلفاء طهران من الطائفة العلوية في دمشق. وسرعان ما انعكس التغير السياسي لمركز الحكم في طهران في تبدل لغة الخطاب في رسائل الجمهورية الإسلامية الموجهة إلى العالم. وكان رأي الحكومة الإيرانية هذه المرة أن الغرب هو من غرس بذور الانتفاضات وعمل على تفاقمها. بكلمات أخرى، لقد كانت مصالح الغرب الأمنية والاقتصادية وراء الأحداث التي اندلعت في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لخلق توازن قوى في المنطقة تميل نتائجها إلى مصالح الغرب.[23]

يمكن تفسير المظاهر الأخرى التي شكلت السياسات الإيرانية المتناقضة حيال الشرق الأوسط والتطورات الأخيرة بمهمة طهران المتمثلة بتصدير الثورة الإيرانية ومدّ جذورها الدينية في الدول الأخرى. ويمثّل الدين والتبشير به جزءاً مهماً من المصلحة القومية الإيرانية.[24] ويستخلص محمد

شاهين معلومة مهمة تشكل ركناً أساسياً للسياسة الخارجية الإيرانية من الدستور الإيراني. ووفقاً للباحث التركي محمد شاهين، تعد المواد 152-154 من الدستور نقاطاً مرجعية مهمة ليس لجهة القوة المطلقة للدين في تحديد الهوية الإيرانية فحسب، بل ولجهة تطبيق السياسة الخارجية.[25] إضافة إلى هذه التعديلات الدستورية، والبراغماتية الإيرانية، جعلت طهران من «الدين عنصراً أساسياً لا غنى عنه في السياسة الخارجية الإيرانية باستخدام سياسة "تصدير النظام"».[26] وإذا ما أخذنا الدستور الإيراني في الحسبان، فإلى جانب البنود المتعلقة بتصدير النظام والثورات الدينية، يدعو الدستور أيضاً إلى حماية استقلال البلاد ووحدة أراضيها، والدفاع عن حقوق كل المسلمين، ومقاومة كل أنواع القوى المستبدة، والعمل مع القوى السلمية وتشجيع الشعوب المقهورة ضد الحكام الطغاة بوصفها مبادئ أساسية لسياستها الخارجية.[27]

بشرعنة هذه المبادئ عبر الدستور الإيراني، وتثبيتها افتراضاً في السياسة الخارجية الإيرانية، تنشأ هنا مشكلة حقيقية محيِّرة بين المبدأ والتطبيق، سيكون من الصعب التعاطي معها في ضوء ممارسات السياسة الخارجية الإيرانية الحالية. وعليه، فإن إيران اليوم ليست بعيدة فقط عن مقارعة القوة المسيطرة في المنطقة (إذا ما غضضنا البصر عن التصريحات النارية المتكررة للرئيس الإيراني [السابق] محمود أحمدي نجاد تجاه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية)، ولكنها اختارت أن تكون حليفتها. وبدلاً من الوقوف مع الشعب المقهور، كما ينص دستور إيران، تسخِّر طهران مواردها في بناء الدفاعات حول أولئك الذين يرتكبون الانتهاكات بحق أشقائهم المسلمين.

وبأخذ السياسات الأخيرة لإيران تجاه العراق وسوريا في الحسبان، فإن النقائص الأخلاقية للسياسة الخارجية الإيرانية تبدو أكثر وضوحاً في تحليلات كل من أراس وشاهين للوضع؛ فشاهين يؤكد من جهته أن «سياسة إيران الخارجية تخضع لاختبار جديد مع ثورات الربيع العربي في المنطقة. وفي هذا الإطار، بينما تدعم إيران جماعات المعارضة في بعض الدول مثل البحرين واليمن عندما تفكر في مصالحها، فهي تتخذ موقفاً مؤيداً للحكومة المستبدة والعلمانية في دول أخرى مثل سوريا».[28] لذلك، فإن ما أربك شاهين هو أنه في حين يحتم الدستور الإيراني على النظام أن يقف إلى جانب المظلوم، كما حدث إبان الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، فإن طهران «لم تر أي خطأ في دعم الطغاة المستبدين المسؤولين عن المجازر التي ترتكب في سوريا».[29] ويلاحظ أراس الأمر نفسه المثير للسخرية؛ إذ يقول الباحث التركي إن «المؤسسة الإيرانية حاولت الزعم بتحقيق نوع من النجاح في الربيع العربي بتصويره على أنه صحوة إسلامية. كما يمثّل هذا أيضاً محاولة للتلاعب بالجمهور المحلي وحماية سيطرتها على السلطة في بلادها. ببساطة، إن هدفها هو الاحتفاظ بالنظام والمحافظة عليه».[30]

وإذا ما تعمقنا أكثر في هذه المزاوجة المتناقضة بين الخطاب البلاغي الإيراني والإجراء السياسي، فإننا نلاحظ أن الثابت الثالث المتبقي من السياسة الخارجية الإيرانية هو: الدفاع عن الأنظمة الشيعية في دول الجوار والحفاظ عليها؛ فلا تُبدي إيران خجلاً من إظهار دعمها للأنظمة الشيعية في المنطقة؛ وهي شنت حروباً بالوكالة في لبنان أولاً، عقب الغزو الإسرائيلي

عام 1982. ويعد الدعم الإيراني المتواصل لعناصر حزب الله في الحكومة اللبنانية أحد أكبر الأسرار المكشوفة في المنطقة. وخلال الحرب القصيرة بين إسرائيل وحزب الله في لبنان عام 2006، اعتمد الأخير على الدعم اللوجستي والعسكري الإيراني للصمود في وجه الجيش الإسرائيلي المتطور تقانياً وفنياً. وفي الاتجاه نفسه، يلاحظ الدارسون لسياسات الشرق الأوسط تغيراً مهماً في السياسة الإيرانية إزاء العراق. فعقب الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، شنت طهران بصورة نشطة حرباً بالوكالة من أجل خلق مناخ للتأثير في الأغلبية الشيعية. وكان هدف رجال الدين هو ضمان ودعم مشاركة شيعية ساحقة في الحكومة العراقية الجديدة ووجود الشيعة في المناصب المسؤولة عن مخططات صنع القرار الجديدة.[31] كما عملت إيران بعناية على إثارة المناطق التي يوجد فيها أقلية شيعية؛ مثل شمال العراق، ذي الأغلبية الكردية. وبعد الغزو مباشرة، تنافست القوات الإيرانية شبه العسكرية والاستخبارات الإيرانية تنافساً شديداً لخلق مجال نفوذ من خلال استقطاب الحركة الإسلامية في كردستان العراق.[32]

باختصار، إن الدوافع الثلاثة المحركة لأهداف السياسة الخارجية الإيرانية يمكن تحديدها بصورة مبهمة بوصفها حفظاً للذات من خلال الإبقاء على الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ وتصدير الأفكار الدينية للثورة القديمة، وحماية مصالحها ونفوذها على المنطقة من خلال الدفاع عن حلفائها الشيعة. وكما أظهرت التوضيحات الأخيرة، فإن تحقيق هذه الأهداف جاء بتكلفة مصداقية وأخلاقية كبيرة

للنظام في طهران. ومن أجل أن تضمن إيران بقاءها، تحركت بوضوح بعكس المبادئ الأساسية للنظام القائم فيها، فقد تخلت عن المسلمين الأبرياء الذين يعانون على أيدي الحكومات غير الشرعية الملطخة بالدماء، التي حدث وأن كان يحكمها أفراد من الطائفة ذاتها مثل أغلبية الإيرانيين. بيد أن الأهم من ذلك كله، هو أن الموقف الإيراني المتهور من التطورات الحيوية التي تجتاح المنطقة تلحق الضرر أكثر بعلاقاتها مع الشركاء الموثوق بهم الذين يمكنها الاعتماد عليهم، ومن بينهم تركيا.

لقد تسبب تجسّد مخاطر السياسات الإيرانية مؤخراً بتوتر العلاقات التركية-الإيرانية؛ وعلى الرغم من أنني سوف أسهب في تناول الاتجاهات العامة وخصائص العلاقات بين البلدين في القسم التالي من الورقة، فإن المشكلات الناجمة عن تنافر أولويات السياسة الخارجية لكل من تركيا وإيران إزاء المنطقة تستحق الإقرار بها. وتعدّ سوريا واحدة من نقاط الاختلاف تلك فيما يخص أولويات السياسة في البلدين. وكما تم توضيحه سابقاً، فإن محاولة إيران تأطير المسألة وصوغها في إطار صحوة إسلامية، وبالتالي ضمان بقاء نظامها - إلى جانب الأنظمة المستبدة الأخرى - تختلف بكل ما في الكلمة من معنى عن مقاربة تركيا لهذه التغيرات، إذ وقف صانعو القرار الأتراك، بخلاف نظرائهم الإيرانيين، إلى جانب الضحايا ودعموا الانتفاضة الشعبية في سوريا. علاوة على ذلك، تاق صانعو القرار الأتراك إلى استغلال تحالف تركيا مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) والولايات المتحدة لتوفير غطاء أمني واستقرار للمدنيين.[33]

هذا الموقف الشجاع، ووقوف تركيا إلى جانب الغرب ضد نظام الأسد، جلب عليها وابلاً من الانتقادات من جانب النخبة الحاكمة في طهران. حتى إن الزيارة التي قام بها داود أوغلو إلى العاصمة الإيرانية في يوليو 2011 لتذليل بعض هذه المخاوف لم تثمر عن أي نتائج جوهرية. واتهمت مراكز القيادة العليا في الحكومة الإيرانية تركيا بإثارة الاستفزازات في شأن سوريا.[34] ودانت تركيا بدورها طهران لبقائها متراخية وساكنة بينما تجري أسوأ الانتهاكات والفظاعات لحقوق الإنسان أمام عينيها.

بالمثل، كان لسياسة إيران الجديدة تجاه العراق تأثير سلبي في العلاقات البناءة التي تمتعت بها تركيا مع جارتها الجنوبية، على الرغم من أنها لم تكن بالمستوى نفسه من السلبية التي تسببت بها سياستها تجاه سوريا. حتى قبل الغزو [الأمريكي-البريطاني للعراق] عام 2003، كانت إيران تشعر بالقلق من أن تركيا ستستفيد من هذه الفوضى لتتوغل في شمال العراق وتشكل مجال نفوذها الخاص بها في المناطق الغنية بالنفط.[35] ومع أن هذا الأمر لم يتجلَّ تماماً بالطريقة التي خشيتها إيران، فإن تحسن العلاقات بين تركيا وإقليم كردستان العراق ساعد، في الواقع، تركيا على بناء أواصر علاقات وثيقة مع الحكومات الكردية في الإقليم بصورة أفضل منها مع الحكومة المركزية في بغداد. علاوة على ذلك، عملت تركيا على اصطفاف سياستها تجاه العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وسهّلت السياسة الأمريكية الاعتراف بالحكم الذاتي لحكومة كردستان العراق، كأمر واقع على الأقل. وبلغت مخاوف مماثلة من جانب الإيرانيين وزيادة الشكوك بين الدولتين ذروتها عندما وضعت تركيا

ثقلها السياسي خلف مرشح السنّة إياد علّاوي إبان انتخابات عام 2010، مقابل مرشح إيران المفضّل، رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي. وكان هذا أحد أوضح الأمثلة على تباعد المصالح الإقليمية لكل من الدولتين.

ومع تردي الوضع في سوريا وانحداره أكثر نحو الفوضى، بات الشقاق بين إيران وتركيا يهدد بتحوله إلى حرب بالوكالة. في الواقع، تحدث الخبراء المهتمون بالمنطقة عن عدة حروب بالوكالة بين إيران والفاعلين الآخرين. ويضع أحد السيناريوهات المتركزة حول سوريا كلاً من إيران وتركيا بوصفهما منافسين رئيسيين في هذه الحرب بالوكالة، ويتوقع أن تبذل كل منهما جهدها لاختراق مجال نفوذ الأخرى. ويزعم المنادون بهذا الرأي أن إيران ستلجأ إلى استخدام المتمردين الأكراد لإثارة عدم الاستقرار داخل تركيا، لتذكِّر تركيا، من خلال هذه الوسيلة، بتكلفة الالتحاق بالمعسكر الغربي حيال المأزق السوري.[36] ووفقاً لهذا الموقف، أجرت تركيا حسابات عقلانية لزيادة مجال مناوراتها إلى أبعد الحدود في هذا الوضع المعقد. وأكد المعسكر نفسه أنه بتوفير منطقة آمنة ضرورية للثوار السنّة الذين يقاتلون الأسد وبتدريبهم وتزويدهم بالسلاح، تجعل تركيا من نياتها في شأن رعاية قضية السنّة أمراً واضحاً.[37] وتزعم المصادر نفسها أن تركيا إما أنها تتجاهل تعديات الجهاديين القادمين من سوريا إلى ترابها الوطني، وإما أنها تستغلهم لمواجهة المتمردين الأكراد الذين تؤججهم الخلايا الإيرانية.[38] كذلك يؤكد أولئك الذين قدموا هذا الطرح أنه لتكون لتركيا اليد العليا على إيران، «فقد وَفَّقت أنقرة بعلاقات وثيقة بين العرب السنّة والأكراد في شمال العراق، وقفز

حجم تجارة تركيا مع شمال العراق إلى ثمانية مليارات دولار سنوياً مقارنة بملياري دولار فقط مع الجزء الجنوبي من العراق، وتسعى أنقرة للتوصل إلى صفقات نفط مربحة مع أكراد العراق».[39]

وبحسب الخبراء، فإن تقارب تركيا مع العناصر السنّية لا يثير الأسد أو نوري المالكي فحسب، بل وحزب الله اللبناني ورجال الدين في طهران أيضاً ليجتمعوا معاً ضد تركيا.[40] ويجادل الخبراء أنفسهم بأن الرد الإيراني سيأتي على الأرجح في صيغة تدخل في مَواطن الخلاف بين الإثنيات في تركيا. ويضع المؤيدون الآخرون لفرضيات الحرب بالوكالة إيران، بوصفها راعية للأنظمة الشيعية، مقابل المملكة العربية السعودية، الوصية على المسلمين السنّة. ويزعم هؤلاء المعلقون السياسيون أن كلاً من القوتين تتنافس مع الأخرى على مجال نفوذها في ميدان المعركة السوري. على أي حال، يبدو أنهم كذلك وضعوا تركيا على نحو بيّن في المعسكر السنّي إلى جانب المملكة العربية السعودية.[41] علاوة على ذلك، تزعم هذه المجموعة من الخبراء أن تركيا، من وجهة نظر واشنطن، توجد أيضاً في المعسكر نفسه مع الإخوان المسلمين. ومع ذلك، يظل هناك فرق واضح بين تركيا والطرفين الآخرين، وهو أنه في حين أن السعودية والإخوان المسلمين غير معنيَّين بدمقرطة المنطقة، فإن تركيا مازالت مهتمة بتحقيق تقدم في المنطقة نحو حكم ديمقراطي أوسع مدعوم بحكم القانون والحريات الأساسية. وفي حين أن تركيا تواصل الانخراط مع المنظمات الأصولية السنية على أساس الأخلاق، والتقاليد والأعراف، والقيم والحريات الأساسية، فإن حلفاءها التقليديين،

سواء في الغرب أو في منطقة الخليج، يزدادون قلقاً في شأن تقارب تركيا المتزايد من هذه الكيانات. وتخامر مجموعة الدول نفسها الشكوك في أن هذا النوع من التورط قد يتسبب ببيئة جديدة غير مستقرة في المنطقة.

الاتجاهات العامة والتوترات الحالية في العلاقات التركية-الإيرانية

يمثّل ركوب «الأفعوانية» في مدينة الملاهي استعارة ملائمة للعلاقات التركية-الإيرانية في العقدين الماضيين، فمنذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، وحتى الآن، انتقلت طبيعة العلاقة من حالة الشك وانعدام الثقة إلى التعاون والتضامن، لكنها عادت مؤخراً إلى حالة من الحذر وتضارب المصالح. لقد كان الأمن دائماً في واجهة العلاقات، وتليه التبادلات التجارية والثقافية. على أي حال، يمثّل البلدانِ شريكين غريبين في أحسن الأحوال؛ نظراً إلى حجم التشابه العجيب بينهما وبحر التباينات المتغير الذي يمخرانه. تمر كل من تركيا وإيران بمرحلة التكوين الاجتماعي لمرحلة ما بعد الإمبراطورية،* وانبثقت كل منهما من تقاليد دولة قوية وتجربة واسعة في الحداثة القائمة على مركزية الدولة. ففي كل منهما، تم فرض مشروع الحداثة من أعلى هرم الدولة انتقالاً إلى المجتمع. وكان الأمن والقومية المحفـزَين

* يقصد المحاضر انهيار الإمبراطورية العثمانية في تركيا، وسقوط إمبراطورية الشاه في إيران عقب ثورة 1979. (المترجم)

الأساسيَّين للحداثة في تركيا، إذ في ظل رؤية الزعيم التركي مصطفى كمال أتاتورك، كان على تركيا أن تتبع سياسة خارجية موجهة نحو الغرب واتباع أجندة حداثية محلية من أجل تحقيق الأمن، الذي ارتبط كثيراً باللحاق بالتطورات التقانية والمجتمعية في أوروبا كي لا تتكرر تجربة نهاية الإمبراطورية العثمانية.

وبالمثل، استغلت إيران النزعة القومية والسياسات الواقعية المدعومة من الدولة لتعزيز ثورتها. كذلك كانت إيران براغماتية فيما يخص اللحاق بالتقانة الغربية (مثل المفاعلات النووية والنظم الدفاعية) لتعزيز مكانتها في العالم. بيد أن هناك فرقاً كبيراً بين البلدين، ألا وهو أن تركيا كانت منفتحة على الدوام، في حين أن إيران أغلقت أبوابها في وجه العالم بعد ثورتها، وعزلت نفسها داخل فقاعة لاهوتية وقومية. ولطالما اتخذت تركيا لنفسها توجهاً عالمياً من دون أن تتخلى عن المبادئ الأساسية للديمقراطية والعلمانية. ولم تهتم إيران من جهتها، على نحو أكبر بعد الثورة، بهذه المبادئ كثيراً، وقدّرت أكثر المقاربات الغيبية للمشكلات الاجتماعية والسياسية، ونَحَت منحىً دوغمائياً إلى حد لا يصدَّق.

في أوائل تسعينيات القرن الماضي - طوال عقد كامل بعد الثورة الإيرانية - واجهت أنقرة قلقاً متنامياً في شأن توجه الجمهورية الإسلامية لتصدير ثورتها إلى دول الجوار، وتحديداً إلى تركيا. وتوجد أدلة على أن عدداً لا بأس به من النشاطات الإرهابية، والاغتيالات السياسية، والقلاقل العامة، تمت بتوجيه من عملاء النظام الإيراني، مثل حزب الله التركي. وقد

شهدت التسعينيات أيضاً دعماً إيرانياً غير مباشر لحزب العمال الكردستاني والمنظمات الشبيهة به داخل تركيا. وتم تسليط الضوء على الإرهاب الذي رعته إيران أثناء ملاحقة خلايا حزب الله في تركيا عام 2000. وكان الدليل الذي يربط عملاء حزب الله، الذين أُلقي القبض عليهم، بالنظام الإيراني قوياً جداً على الرغم من نفي طهران، واحتجت الحكومة التركية على ذلك على أعلى المستويات، فألغى رئيس الجمهورية التركي حينذاك، أحمد نشأت سيزار، زيارته الرسمية المقررة لإيران عقب هذا الحادث، بعدما كان مقرراً حضوره قمة منظمة التعاون الاقتصادي في طهران.

وجاء تطبيع العلاقات بين البلدين في أواخر عام 2002، حين بدا واضحاً عزمُ الولايات المتحدة الأمريكية على غزو العراق. ونظراً إلى إدراك كل من تركيا وإيران وسوريا لاحتمال ظهور دولة كردية مستقلة وسط الفوضى المقبلة، عقدت الدول الثلاث اجتماعات لوضع استراتيجيات لاحتواء مثل هذه النتائج المتوقعة. ومن عجيب الأقدار أنه تم اقتراح هذا الأمر في قمة أخرى لمنظمة التعاون الاقتصادي نظمته تركيا هذه المرة، وعبّر الرئيس الإيراني في ذلك الوقت، محمد خاتمي بوضوح عن ضرورة إقامة شكل من التحالف بين الدول الثلاث لمواجهة احتمال إعلان دولة كردية مستقلة في شمال العراق، وانعكاسات ذلك على هذه الدول. وأبدى خاتمي اعتراضه على إقامة إدارة كردية موحَّدة في المنطقة، وكان قلقاً على وجه الخصوص من الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الدولة المتوقعة في حال تنفيذ هجوم إسرائيلي على إيران؛ فوجود دولة كردية محاذية لإيران سيشكل حصناً

مثالياً، أو قاعدة عسكرية أمامية، تسهل تنفيذ عمليات عسكرية إسرائيلية على الأراضي الإيرانية.

تزامنت فترة تطبيع العلاقات كذلك مع ظهور حزب العدالة والتنمية في تركيا، وتزايد الحوار السابق خلال الأيام الأولى لحكم الحزب. وفي عدد من مؤتمرات «دول جوار العراق» اللاحقة، سلّمت حكومة حزب العدالة والتنمية، والنظام في إيران بقيام دولة كردية مستقلة بجوار حدود أراضيهما السيادية، ولكنهما تعهدا بالتعاون ضدها. وبوجود حزب العدالة والتنمية في سدة الحكم، حدث تحول في منظومة النماذج التي أذكت التنافس بين الدولتين. فإيران من جهتها، لم يبق عليها أن تتعامل مع النخبة العلمانية بوصفها نظيرتها في تركيا. من جهة أخرى، لم تعد أنقرة قلقة على نفسها من ارتياب النظام في إيران. يختلف هذا الأمر جذرياً عن طريقة إدارة العلاقات بين الدولتين في أواخر تسعينيات القرن الماضي وأوائل سنوات الألفية الجديدة حين كانت الحكومات التركية في ذلك الوقت تتأنى في إصدار بيانات التهنئة للانتصارات الانتخابية للإصلاحيين والتقدميين في النظام الإيراني. وكانت إيران بدورها تتلقى هذه البيانات بوصفها تدخلاً مباشراً في السياسة الداخلية الإيرانية. وللأسباب نفسها، كانت تركيا تلقي بتبعات نشاطات وكلاء إيران وعملائها العنيفين والأشرار، مثل حزب الله التركي، على طموحات الحكومة الإيرانية لمحاولة التأثير في النظام العلماني والديمقراطي نسبياً في تركيا. لكن هذه الشكوك اختفت بمجيء حزب العدالة والتنمية واتخذت العلاقات منحىً إيجابياً.

وخلال الفترة من عام 2004 إلى ربيع 2011، مالت العلاقات التركية-الإيرانية إلى الثبات، على الرغم من بعض الخلافات الثانوية. وجاء أول دعم غير مباشر للنظام الإيراني من أنقرة حين فاز الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد بانتخابات عام 2005، وهي الانتخابات التي أثارت استنكاراً كبيراً بين القوى الغربية جرّاء مواقف أحمدي نجاد المتشددة إزاء إسرائيل، وسياساته المحافظة المتطرفة والعداء الصريح تجاه المؤسسات الغربية ونفوذها. ولم يصدر عن المسؤولين الأتراك، الذين ظلوا خارج هذا المعسكر، أي بوادر قلق؛ بل على العكس من ذلك، أصدروا تصريحات مفادها أن الانتخابات هي شأن إيراني داخلي لا يهم الأطراف الخارجية. وبالمثل، حين فاز أحمدي نجاد في انتخابات عام 2009، وهي الانتخابات التي اتسمت بالتلاعب والفساد، كان الرئيس التركي عبدالله غول أول من هنأه برغم وجود دليل على التزوير وبرغم الاحتجاجات الشعبية ضد إعادة انتخابه رئيساً لإيران، وهي التي أدت إلى وقوع إصابات خطيرة بين المدنيين، واعتقالات غير مبررة وانتهاكات حقيقية وكبيرة لحقوق الإنسان.

في هذه الحقبة، ربما أصبحت تركيا من أكثر الداعمين المتحمسين لبرنامج إيران النووي؛ إذ بدءاً من عام 2006 فصاعداً، حاولت الحكومة التركية تسوية الخلافات بين الجمهورية الإسلامية ودول 5+1. وأكد رئيس الوزراء التركي أردوغان شخصياً الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني. وفي أواخر عام 2009 وأوائل عام 2010، حاولت تركيا والبرازيل التوسط للتوصل إلى اتفاق بين إيران ومجموعة 5+1 في شأن برنامج تخصيب

اليورانيوم السابق. وأشار الاقتراح إلى أن إيران سترسل اليورانيوم المنخفض التخصيب إلى دولة متفق عليها، أو عدة دول ستقوم بـدورها بتزويـد إيـران بقضبان اليورانيـوم العـالي التخـصيب كوقـود. غـير أن الاقـتراح «قُتـل» في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في مايو 2010 على أيـدي الأعـضاء الخمـسة الدائمين في مجلس الأمن الذين جادلوا بأن هذه الصفقة ستترك لدى إيران ما يكفي من اليورانيـوم المـنخفض التخـصيب لتقـوم بتخـصيبه إلى بلوتونيـوم يمكن تحويله إلى سلاح نووي.

ومن يوم شقَّ الربيع العربي طريقه إلى المنطقة واجتـاح سـوريا، انهـارت العلاقات البنّاءة بين البلدين بصورة مفاجئة وسريعـة. وتوضح الطريقة التي تعاملت فيها كل من تركيا وإيران مع الأزمة السورية مقاربة كل منهما للربيـع العربي. وبسبب حنق تركيا من فظائع نظام الأسد فقد دعت أولاً وبـشدة إلى إنهاء الإجراءات العنيفـة للقـوات الـسورية بحـق المنـشقين. ومـع تـصاعد الاضطرابات في سوريا وتحولها إلى حرب أهلية، قطعت أنقـرة علاقاتهـا مـع دمشق كلياً وفتحت قنوات المساعدة الإنسانية للسوريين المشرديـن. واليـوم، ثمة أكثر من 100 ألف لاجئ سوري يقيمون في مخيمات داخل محافظة هاتـاي التركية ينتظرون انتهاء الحرب الدامية في بلادهم. وفي هذه الأثناء، تـشاورت أنقرة مع حلفائها في حلف الناتو والحلفاء الأوروبيين حول جدوى إقامة ممـر آمن للمساعدات الإنسانية يقوم تحـالف دولي عـلى حمايتـه والمحافظـة عليـه. وعلى الرغم من أن التدخل العسكري المبـاشر يفتقر إلى الإجمـاع بـين حلفـاء تركيا، فقد اتخذت أنقرة موقفـاً متـشدداً مـن فكـرة إطاحـة الأسـد بوصـفها النتيجة الوحيدة للاضطرابات في سوريا.

على العكس من تركيا، عملت إيران بانسجام مع كل من روسيا والصين وعارضت أي شكل من أشكال التدخل العسكري في سوريا. ولم تتردد إيران ولم تتزحزح عن موقفها الأصلي، وكررت مقولة إن الحرب الأهلية في سوريا هي شأن داخلي ويحظر أن يكون هناك تدخل خارجي.

وينسجم دعم إيران لنظام الأسد مع سياستها العامة بدعم الوضع القائم في دول الربيع العربي. وهذا أمر سبق أن ناقشته هذه الورقة بالتفصيل. على أي حال، يجدر التأكيد أن اصطفاف إيران مع القوتين العظميين روسيا والصين يثير تحدياً جديداً لتركيا، وتحديداً ذلك المتعلق بالبرنامج النووي والأمن.

برنامج إيران النووي

كانت تركيا واحدة من أكثر الداعمين بحماسة لبرنامج إيران النووي للأغراض السلمية. وعلى الرغم من نشاط الغرب لمنع إيران من إجراء الأبحاث في الطاقة النووية السلمية على نحو مطلق، فقد عملت تركيا دونما كلل، بتوجيه شخصي من أردوغان، على تغيير رأي الغرب حيال هذه المسألة. لقد أثار تحسن علاقات تركيا بإيران قبل الربيع العربي، والزيادة الكبيرة في نشاطها التجاري معها، الذعرَ لدى الغرب، الذي سعى لعزل الجمهورية الإيرانية دبلوماسياً بسبب دعمها الإرهاب والشكوك المحيطة ببرنامجها النووي. وفي الأثناء، سعت تركيا لاستخدام علاقاتها الجديدة مع إيران لتعمل كجسر بين أوروبا والدولة المنبوذة. وفي يناير 2011، التقت مجموعة

1+5 بوفد إيراني في إسطنبول لمناقشة البرنامج النووي الإيراني بناء على دعوة من تركيا.

كان الهدف من محادثات إسطنبول بناء الثقة بين الأطراف المعنية والتوصل إلى اتفاق ينص على أن تُبادل إيران بعض مخزونها من اليورانيوم المنخفض التخصيب مقابل وقود نووي لمفاعل الأبحاث النووية في طهران. وكانت تركيا والبرازيل من كبار المؤيدين لهذه الخطة. وفي عام 2010، توجه وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو إلى طهران برفقة نظيره البرازيلي للتباحث حول صفقة تحوِّل إيران تخزين وقودها النووي المستنفد في تركيا مقابل اليورانيوم المخصب المقرر أن يستخدم في مرافق أبحاث طبية نووية. غير أن الصفقة فشلت حين رفضت الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف الأخرى المعنية الموافقة على الكمية التي وافقت طهران على نقلها إلى تركيا. وأكدت الدول الغربية أن الكمية التي وافقت الحكومة الإيرانية على نقلها مازالت تترك لطهران كمية من اليورانيوم المخصب تكفي لصنع سلاح نووي. وبالنتيجة، انتقدت تركيا قرار الغرب في اجتماع مجلس الأمن في يونيو 2010 في شأن مقترح حول تشديد العقوبات المفروضة على إيران. بعد ذلك، عقدت لقاءات قليلة كان آخرها ذلك اللقاء الذي عقد في إسطنبول في الثامن عشر من مارس 2013، والذي لم يحقق نتائج تذكر.

إن الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني حالياً هو أن التطورات المتعلقة بالبرنامج الإيراني تشكل قلقاً مباشراً لتركيا لأسباب واضحة وجلية. لقد أصبح لدى أنقرة شكوك جديدة في شأن سلمية

البرنامج النووي الإيراني. ومع ذلك، تظل الحكومة التركية مؤيداً كبيراً لإبقاء قنوات الحوار مفتوحة.

تشترك أنقرة كذلك مع رأي المجتمع الدولي الذي يعتقد أنه ليس لديه شهور وأعوام لاحتواء إيران. لذلك يعد عام 2013 حاسماً إذا ما أريد للعمل الدبلوماسي أن ينجح. إضافة إلى ذلك، تواصل تركيا تشجيع إيران على تقديم مزيد من التعاون والشفافية على كل المستويات. وأخيراً، فقد أعدت تركيا للمساهمة في العملية عند الضرورة من أجل المساعدة على التوصل إلى تفاهم عام في شأن مجموعة إجراءات بناءة.

مستقبل العلاقات التركية-الإيرانية

من منطلق التوتر الأخير في العلاقات بين البلدين، ثمة مسار شائك ينتظر العلاقات التركية-الإيرانية ما لم تختر إيران عدم التركيز على مصالحها الذاتية، وتركز عوضاً عن ذلك على سياسة التعاون مع تركيا لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. غير أن هذا المستقبل البديل قد يتبدد ويتلاشى نتيجة وجود العوائق الحالية. لقد وقعت العلاقات التركية-الإيرانية تحت ضغط كبير مع زيادة حدة التوتر في سوريا، وازدادت تدهوراً بعد بروز حدثين آخرين مهمين كان لهما أثر جوهري في أمن المنطقة. جاء الأول بعد قبول انضمام تركيا إلى برنامج الدرع الصاروخية لحلف شمال الأطلسي. فقد وافق الحلفاء في الناتو عام 2010 خلال قمة للحلف في العاصمة البرتغالية لشبونة[42] على إقامة نظام دفاعي صاروخي، وفي عام 2011 قررت أنقرة

السماح بإقامة نظام إنذار مبكر مضاد للصواريخ تابع للناتو في بلدة كورجيك جنوب شرقي تركيا، في جزء من قدرات الناتو. في ذلك الوقت، تعرضت تركيا للانتقاد بسبب إدارة وجهها للشرق، على الرغم من أن الأمر كان تطوراً اقتصادياً محضاً. وكان قرار السماح بإقامة عناصر لنظام الدفاع الصاروخي على الأراضي التركية مؤشراً على أن تركيا مازالت قريبة من الحلف الغربي.[43] وقد فسّر عدد من الخبراء في العلوم السياسية قرار تركيا بأنه «اهتمام عقلاني قصير المدى والتزام باستمرارية المؤسسة حتى مع الغياب النسبي للتقارب في المصالح الأمنية».[44]

تعرّض قرار تركيا في شأن منظومة الإنذار المبكر للانتقاد، ولاسيما من جانب كل من إيران وروسيا، لكون هذه المنظومة جزءاً من خطة غربية أوسع وأشمل للتأثير في ميزان القوى في المنطقة. علاوة على ذلك، يشير هنري جاي باركي [الباحث الأمريكي المتخصص في الشؤون التركية] إلى الموقف الإيراني الذي يرى أن القرار التركي يمثّل «تهديداً». ومع ذلك، فهو يعتقد أن إيران تتفهم القرار التركي؛ لكون تركيا ليس لديها «خيار إلا الموافقة على نشر منظومة الدفاع الصاروخي؛ وأن عدم قيامها بذلك سيعرض علاقاتها مع بقية دول الحلف لخطر حقيقي، وربما ستكون له عواقب وخيمة في الكونجرس الأمريكي».[45]

وفي الوقت الذي كانت فيه تركيا توافق على نصب محطة الإنذار المبكر التابعة لنظام الدفاع الصاروخي، كانت القوى العالمية تجري محادثات مع إيران في شأن المسألة النووية. وفي يناير 2011، استضافت تركيا قمة رفيعة

المستوى لمجموعة 5+1 لمناقشة الطموحات النووية الإيرانية. وفي فبراير 2013، عُقدت محادثات 5+1 في ألماآتا بكازاخستان، وطلبت دول 5+1 من طهران القيام بخطوات ثلاث لتبرهن على صدق نياتها بعدم صنع قنبلة نووية.[46] وجرت آخر جلسة محادثات بين الجانبين في إسطنبول في الثامن عشر من مارس 2013، وتبعتها مناقشات فنية.

وفي الوقت الذي كانت هذه المحادثات جارية فيه، نصبت سوريا صواريخ روسية في أراضيها، الأمر الذي فاقم من الأزمة. وفي أكتوبر 2012، طلبت أنقرة منظومات صواريخ باتريوت من حلف الناتو لمواجهة أي هجوم صاروخي محتمل من سوريا بعدما لجأت إلى استخدام الصواريخ ضد قوات المعارضة السورية. وفي نوفمبر، جددت تركيا طلبها هذا عندما قتلت نيران طائشة عبر الحدود عدداً من المواطنين الأتراك. نتيجة لذلك، قرر حلف الناتو في ديسمبر نصب صواريخ باتريوت بالقرب من الحدود السورية مع تركيا في جزء من منظومة الدفاع الجوي ضد أي هجوم محتمل من جانب سوريا. علماً أن تركيا، في أثناء نصب محطة الإنذار المبكر التابعة لنظام الدفاع الصاروخي عام 2011، أرادت من حلف الناتو عدم تحديد الدول التي نُصبت المحطة من أجل الحماية منها، غير أن سوريا كانت متضمنة بصورة مباشرة بهذا الأمر. وفي يناير 2013، وصلت بطاريات صواريخ باتريوت هولندية وألمانية إلى لواء إسكندرون، حيث تقرر نصب منظومة باتريوت الهولندية في أضنة، في حين تقرر نصب بطاريات الصواريخ الألمانية في كهرمان مرعش جنوب البلاد. ووصلت بطاريات باتريوت الأمريكية إلى قاعدة إنجرليك الجوية في يناير، وتقرر نشرها في غازي عنتاب جنوب البلاد.

وفي الوقت الذي أعلنت أنقرة أن طلبها نشر منظومة باتريوت، جاء رداً على نشر الصواريخ الروسية في سوريا ورداً على أي تهديد محتمل لتركيا، نظرت روسيا وإيران إلى هذا العمل على نحو مختلف ورأتا فيه خطة أمريكية لتحييد قدراتها الصاروخية. ومع أن تركيا وحلف الناتو أعلنا أن نشر تلك الصواريخ إنما هو عملية دفاعية، رأى بعض السياسيين في الغرب أن هذا الأمر رمزي محض لحماية الحدود مع سوريا البالغ طولها 900 كيلومتر.[47] على أي حال، قال مسؤولون إيرانيون إن نشر تلك المنظومة يهدف إلى حماية إسرائيل من أي هجوم محتمل من إيران، واعتقدوا أن الأمر ربما يكون عدائياً. أما رد اللواء الإيراني حسن فيروزآبادي [رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية] على عملية نشر نظام الدفاع الصاروخي في تركيا عام 2011 بالقول إن نشر هذا النظام قد يؤدي إلى حرب عالمية،[48] فهو رد ربما يكون منطقياً.

لاحظت روسيا أن عملية نشر نظام الدفاع الصاروخي تلك ربما تؤثر في ميزان القوى في المنطقة لمصلحة تركيا ضد جاراتها. وكان وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، قد حذّر، مؤيداً رد فعل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الأمينَ العام لحلف الناتو أندرس فوغ راسموسن، من أن «أي تكديس للأسلحة سيخلق تهديداً وأخطاراً، وأي استفزاز يمكن أن يتسبب بصراع مسلح خطير جداً». ويرى بعض المحللين السياسيين أن نشر ذلك النظام قد أدى بالفعل إلى توتر خطير بين تركيا من جهة، وإيران وسوريا وروسيا من جهة أخرى. وللتغلب على هذه التوترات، اقترح فاروق

لوغ أوغلو، نائب زعيم حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض، أن «تُظهر تركيا أنها تأخذ بجدّ وجهات النظر الإيرانية وانتقاداتها في شأن عملية نشر صواريخ باتريوت الاعتراضية، وأن على حكومة حزب العدالة والتنمية أن تشارك [إيران] الحقائق في شأن صواريخ باتريوت في خطوة أولى لتحقيق ذلك».[49]

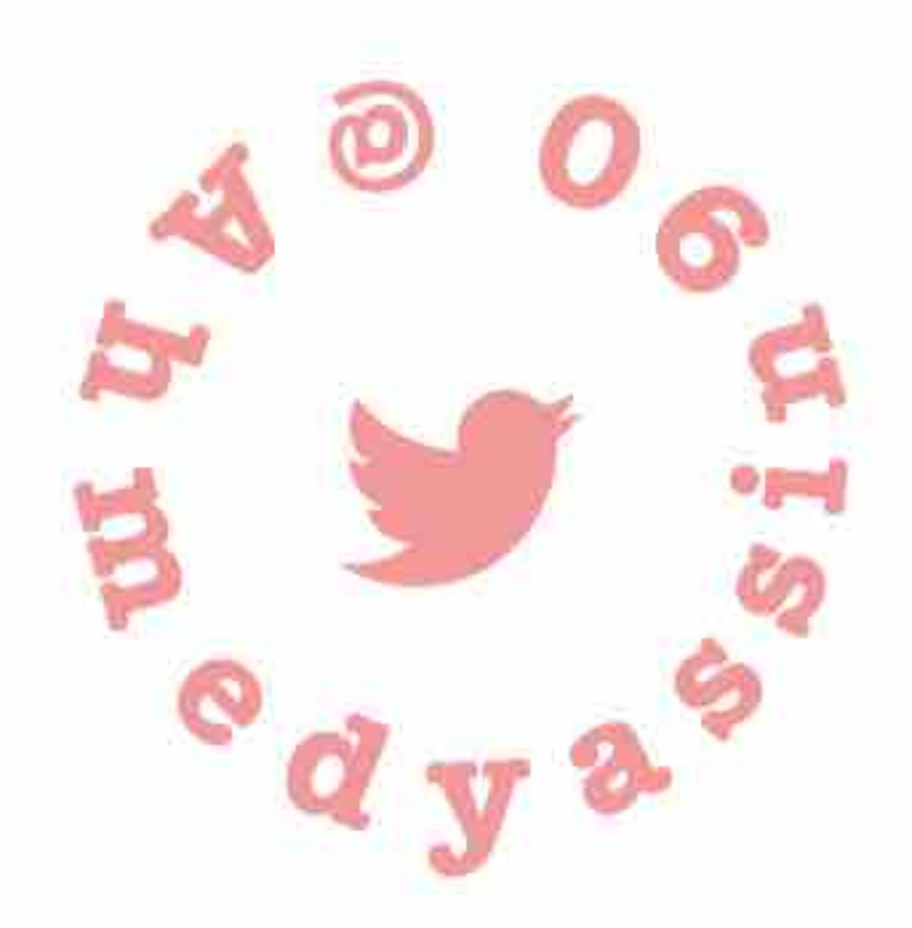
لقد شددت تركيا حتى الآن على موقفها الجلي بأن مثل هذه التصريحات من الإدارة الإيرانية غير مقبولة. وقد تراجع الإيرانيون عن بعض تصريحاتهم القاسية بتكرار القول إن وجهات النظر التي أعلن عنها خلال الشهور العديدة الأخيرة صدرت عن سياسيين وبعض المسؤولين، وهي بالتالي لا تمثل الموقف الإيراني الرسمي. وهذا أمر صدر مباشرة عن وزير الخارجية الإيراني [السابق] علي أكبر صالحي. وفي المقابل، أكد المسؤولون الأتراك لنظرائهم الإيرانيين أن الإجراءات التي اتخذت تهدف كلياً إلى ضمان أمن الشعب التركي والأراضي التركية فقط. إضافة إلى ذلك، عبّر المسؤولون الأتراك عن عدم ارتياحهم للتعبير عن وجهات النظر وتبادل الآراء عبر وسائل الإعلام لأنها قد تلحق الضرر بمصالح البلدين، وأنه من الأفضل أن تتم إثارة مثل هذه القضايا ذات الأهمية البالغة عبر قنوات الاتصال القائمة.

اختصاراً، تقف إيران اليوم على مفترق طرق أساسي، وقرارات السياسة الخارجية التي ستتخذها طهران ستكون لها عواقب، لا يمكن الرجوع عنها، على المنطقة وشركائها. وإذا اختار النظام الإيراني أن يتبع سياسة خارجية وإقليمية تتسم بتعاون أكثر، فإن غطاء الاستقرار والرخاء

الذي نسجته تركيا سيخلق بيئة إيجابية مساعدة لإيران لتدمج قدراتها مع الآخرين وتعمل من أجل الرفاهية العامة للمنطقة بعامة.

على أي حال، إذا آثرت طهران بناء أمة واتباع السياسات الطائفية، فإن النظام سيجازف بمزيد من التدهور في علاقاته البناءة مع شركاء ورعاة راسخين مثل تركيا، التي عملت مراراً وتكراراً لمصلحة وجود سلمي لإيران في المجتمع الدولي والحد من العقوبات المفروضة عليها. وفي الوقت الذي تنذرنا الكارثة في سوريا، وصحة التطورات المتتالية من تركيا، فإن ديناميات المستقبل في المنطقة ستميل إلى مصلحة تلك التي عملت على حل خلافاتها الداخلية وساهمت في منطقتها من خلال قيمها البناءة وأخلاقياتها ومبادئها.

وعلى المرء ألا يفقد أبداً حاسة إدراكه المتعلقة بالعلاقات التركية-الإيرانية، ذلك أن ميدان المناورة التركية المتأرجح بين الشرق والغرب يوفر للسياسة الخارجية التركية مرونة عالية. وبخلاف المسألة التركية، فإن العداء الإيراني للغرب يحرم طهران من مثل هذه المرونة في علاقاتها الخارجية. علاوة على ذلك، فإن مقاومة إيران للربيع العربي وطريقة تعاملها مع وضعها الداخلي يقود إلى نقاش وجودي لافت للنظر. وفي الواقع، واجه نظام الملالي عقب الربيع العربي أزمة أكثر عمقاً مما هو معروف ومرئي للخارج. والتوتر الأخير الذي لاحظناه في العلاقات التركية-الإيرانية هو في الحقيقة إسقاط على هذه الأزمة. وحقيقة أن تركيا ستظل دائماً محتفظة بهويتها الغربية يعني أن الوضع الراهن الحالي في العلاقات التركية-الإيرانية لن يتطور أبداً ما لم تواجه إيران السخط الداخلي فيها وتعمل على حسمه.


@Ahmedyassin90

الهوامش

1. .Karl Vick, "Turkey's Triumphs," *Time*, April 8, 2013, 22

2. انظر:

Ahmet Davutoğlu, "Zero Problems in a New Era," *Foreign Policy*, March 21, 2013.

3. .Ibid

4. .Ibid

5. انظر:

E. Fuat Keyman, "Globalization, Modernity and Democracy: In Search of a Viable Domestic Polity for a Sustainable Turkish Foreign Policy," *New Perspectives on Turkey*, vol. 40 (2009), 7–27.

6. انظر:

Kemal Kirişçi, "The Transformation of Turkish Foreign Policy: The Rise of the Trading State," *New Perspectives on Turkey,* vol. 40 (2009), 29–57.

7. .Ibid

8. .Ibid

9. انظر:

Reşat Bayer and E. Fuat Keyman, "Turkey: An Emerging Hub of Globalization and Internationalist Humanitarian Actor?" *Globalizations,* vol. 9 (2012), 73–90.

10. .Ibid

11. انظر:

Teri Murphy and Onur Sazak, *Turkey's Civilian Capacity in Post-Conflict Reconstruction* (Istanbul: Sabancı University, 2012).

12. انظر:

E. Fuat Keyman, *Turkey and the Arab Spring* (Gütersloh: The Bertelsmann Foundation, 2012).

13. انظر:

Kemal Derviş, "The Economic Imperatives of the Arab Spring," 2011 Year End Series, Project Syndicate, 2011; (http://www. project-syndicate.org). Accessed March 9, 2012.

14. Ibid.

15. انظر:

Bülent Aras, "Turkey and Iran: Facing the Challenge of the Arab Spring," *On Turkey* (Washington, DC: The German Marshall Fund of the United States, February 2013), 2; (http://www.gmfus.org/archives/turkey-and-iran-facing-the-challenge-of-the-arab-spring).

16. انظر:

Baskın Oran [ed.], *Türk Dış Politikası: Kurtuluş Savaşından Bugüne Olgular, Belgeler, Yorumlar* (Turkish Foreign Policy: From the War of Independence to Today; Concepts, Documents, Comments), vol. 3 (Istanbul: İletişim Yayıncılık, 2013), 453.

17. انظر:

Mehmet Şahin, "Iran: 'Realistic' Foreign Policy of a 'Theocratic and Idealistic' State," *USAK Yearbook* (Ankara: USAK, 2012), 279–281.

18. Bülent Aras, op. cit.

19. Ibid., 2.

20. Ibid.

21. انظر:

"İran Arap Baharına Nasıl Bakıyor?," *SETA*; (http://www.setav.org/tr/%C4%B0ran-arap-baharina-nasil-bakiyor/haber/1294). Accessed November 2012.

22. انظر:

Katerina Dalacoura, "The Arab Uprisings Two Years On: Ideology, Sectarianism and the Changing Balance of Power in the Middle East," *Insight Turkey* vol. 15 (2013), 75–89; (http://file.insightturkey.com/Files/Pdf/20130107111947_insight_turkey_vol_15_no_1_articles_01_dalacoura.pdf).

23. Bülent Aras, op. cit., 3.

24. Mehmet Şahin, op. cit. 279.

25. Ibid.

26. Ibid.

27. Ibid.

28. Ibid.

29. Ibid., 281.

30. Bülent Aras, op. cit., 3.

31. Baskın Oran, op. cit., 453.

32. Ibid.

33. Bülent Aras, op. cit., 3.

34. Baskın Oran, op. cit., 454.

35. Ibid., 453.

36. انظر:

Soner Çağaptay, "Turkey's foray into the Fertile Crescent," *The International Herald Tribune,* February 28, 2013, 6. See also Halil M. Karaveli, "The unhelpful ally," *The International Herald Tribune,"* February 28, 2013, 6.

37. Halil M. Karaveli, op. cit.

38. Ibid.

39. Soner Çağaptay, op. cit.

40. انظر:

Sinem Cengiz, "Turkey Should Brace Itself Against Expected Proxy Wars in 2013," *Today's Zaman*, January 13, 2013; (http:// www.todayszaman.com/news-303853-turkey-should-brace-itself-against-expected-proxy-wars-in-2013.html). Accessed March 18, 2013.

41. انظر:

Ömer Taşpınar, "Turkey and Saudi Arabia: Strange Bedfellows in Syria," *Today's Zaman,* December 3, 2012; (http://www.todays zaman.com/columnist-299995-turkey-and-saudi-arabia-strange-bedfellows-in-syria.html). Accessed January 13, 2013

42. انظر:

NATO, "Ballistic Missile Defence," last modified May 8, 2012; (http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_49635.htm).

43. انظر:

"Füze Kalkanının Reddedilmesi 'Batı'dan Uzaklaşma' Söylemini Güçlendirir"; (http://www.usak.org.tr/haber.asp?id=479). Accessed March 2013.

44. انظر:

Müftüler-Baç, Tagma, Uzun, *NATO, Turkey, and the Missile Defense System: Utilitarian or Path Dependent Explanations of an Entrenching Alliance* (forthcoming, 2013).

45. انظر:

Henri J. Barkey, "Turkish-Iranian Competition after the Arab Spring," *Survival: Global Politics and Strategy*, vol. 54 (2012), 139–162.

46. انظر:

"Iran Agrees to Follow-up Nuclear Talks," *Financial Times* (http://www.ft.com/intl/cms/s/0/8ea0ae82-80c2-11e2-9fae-00144 feabdc0.html #axzz2M6IO7aKA). Accessed March 2013.

47. انظر:

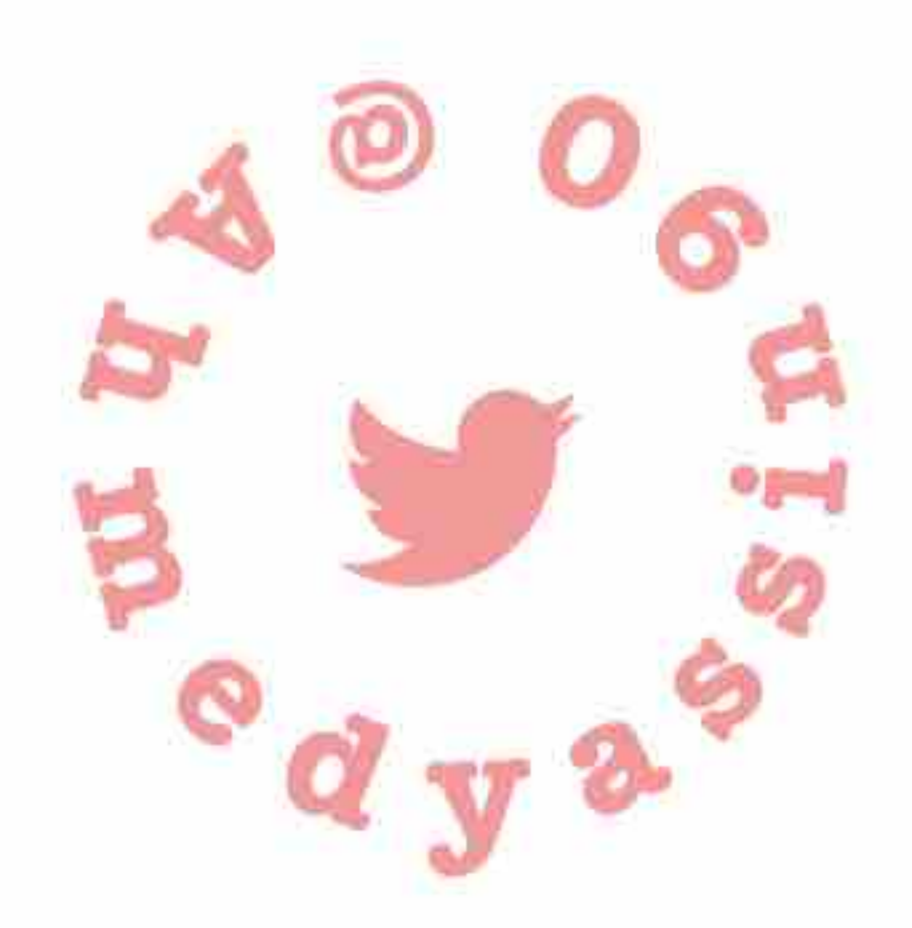
"Iran Warns Turkey not to Deploy Patriot Missiles" *Reuters*, November 25, 2012; (http://www.reuters.com/article/2012/11/25/ us-syria-crisis-iran-idUSBRE8AO01X20121125). Accessed March 2013.

48. انظر:

"Turkey says Iran's Patriot Remarks 'Unacceptable' as Tehran has Rockets," *Today's Zaman* (http://www.todayszaman.com/ mobile_detailn.action?newsld=301803). Accessed March 2013.

49. انظر:

"CHP Calls for Constructive Dialogue between Turkey, Iran," *Today's Zaman*; (http://www.todayszaman.com/newsDetail_get NewsById.action?newsId=301502). Accessed March 2013.


@Ahmedyassin90

المراجع

"CHP Calls for Constructive Dialogue between Turkey, Iran." *Today's Zaman*; (http://www.todayszaman.com/newsDetail_ get NewsById.action?newsId= 301502).

"Füze Kalkanının Reddedilmesi 'Batı'dan Uzaklaşma' Söylemini Güçlendirir." (http://www.usak.org.tr/haber.asp?id=479).

"Iran Agrees to Follow-up Nuclear Talks." *Financial Times (*http:// www.ft.com/ intl/cms/s/0/8ea0ae82-80c2-11e2-9fae-00144feabdc0.html #axzz2M6IO7aKA).

"İran Arap Baharına Nasıl Bakıyor?" *SETA*; (http://www.setav. org/tr/%C4%B0ran-arap-baharina-nasil-bakiyor/haber/1294).

"Iran Warns Turkey not to Deploy Patriot Missiles." *Reuters*, November 25, 2012; (http://www.reuters.com/article/2012/11/ 25/us-syria-crisis-iran-idUSBRE8 AO01X20121125).

"Turkey says Iran's Patriot Remarks 'Unacceptable' as Tehran has Rockets." *Today's Zaman* (http://www.todayszaman.com/ mobile_detailn.action? newsId=301803).

Aras, Bülent. "Turkey and Iran: Facing the Challenge of the Arab Spring." *On Turkey* (Washington, DC: The German Marshall Fund of the United States, February 2013). (http://www. gmfus.org/archives/turkey-and-iran-facing-the-challenge-of-the-arab-spring).

Barkey, Henri J. "Turkish-Iranian Competition after the Arab Spring." *Survival: Global Politics and Strategy*, vol. 54 (2012).

Bayer, Reşat and E. Fuat Keyman. "Turkey: An Emerging Hub of Globalization and Internationalist Humanitarian Actor?" *Globalizations* vol. 9 (2012).

Çağaptay, Soner. "Turkey's foray into the Fertile Crescent." *The International Herald Tribune,* February 28, 2013.

Cengiz, Sinem. "Turkey Should Brace Itself Against Expected Proxy Wars in 2013." *Today's Zaman*, January 13, 2013; (http://www. todayszaman .com/news-303853-turkey-should-brace- itself-against-expected-proxy-wars-in-2013.html).

Dalacoura, Katerina. "The Arab Uprisings Two Years On: Ideology, Sectarianism and the Changing Balance of Power in the Middle East." *Insight Turkey* vol. 15 (2013). (http://file.insightturkey. com/Files/Pdf/ 20130107111947_insight_turkey_vol_15_no_1_articles_01_dalacoura.pdf.

Davutoğlu, Ahmet. "Zero Problems in a New Era." *Foreign Policy*, March 21, 2013.

Derviş, Kemal. "The Economic Imperatives of the Arab Spring." 2011 Year End Series, Project Syndicate, 2011; (http://www.project-syndicate.org).

Karaveli, Halil M. "The Unhelpful Ally." *The International Herald Tribune,"* February 28, 2013.

Keyman, E. Fuat. "Globalization, Modernity and Democracy: In Search of a Viable Domestic Polity for a Sustainable Turkish Foreign Policy." *New Perspectives on Turkey*, vol. 40 (2009).

Keyman, E. Fuat. *Turkey and the Arab Spring* (Gütersloh: The Bertelsmann Foundation, 2012).

Kirişçi, Kemal. "The Transformation of Turkish Foreign Policy: The Rise of the Trading State." *New Perspectives on Turkey* vol. 40 (2009).

Müftüler-Baç, Tagma, Uzun. *NATO, Turkey, and the Missile Defense System: Utilitarian or Path Dependent Explanations of an Entrenching Alliance* (forthcoming, 2013.)

Murphy, Teri and Onur Sazak. *Turkey's Civilian Capacity in Post-Conflict Reconstruction* (Istanbul: Sabancı University, 2012).

NATO. "Ballistic Missile Defence." (http://www.nato.int/cps/ en/nato live/topics_49635.htm).

Oran, Baskın [ed.] *Türk Dış Politikası: Kurtuluş Savaşından Bugüne Olgular, Belgeler, Yorumlar* (Turkish Foreign Policy: From the War of Independence to Today; Concepts, Documents, Comments) vol. 3 (Istanbul: İletişim Yayıncılık, 2013).

Şahin, Mehmet. "Iran: 'Realistic' Foreign Policy of a 'Theocratic and Idealistic' State." *USAK Yearbook* (Ankara: USAK, 2012).

Taşpınar, Ömer. "Turkey and Saudi Arabia: Strange Bedfellows in Syria." *Today's Zaman,* December 3, 2012; (http://www. todays zaman.com/columnist-299995-turkey-and-saudi-arabia- strange-bedfellows-in-syria.html).

Vick, Karl. "Turkey's Triumphs." *Time*, April 8, 2013.

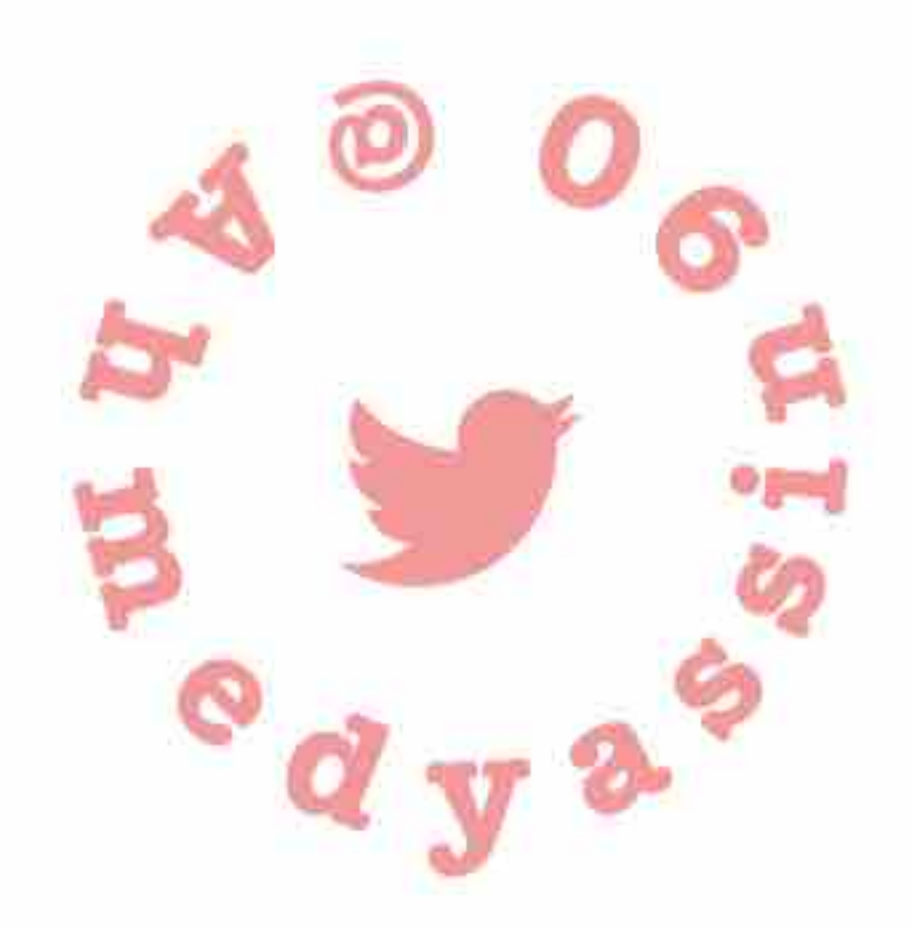
نبذة عن المحاضر

فؤاد كيمن: هو مدير مركز إسطنبول للسياسات، وأستاذ العلاقات الدولية في جامعة سابانجي بتركيا. والدكتور كيمن باحث سياسي تركي مرموق، وخبير في شؤون تنمية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والعولمة والعلاقات الدولية والعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. وهو عضو في ملتقى خبراء مجموعة العشرين (Think Tank 20)، وكاتب أربعة مقالات قصيرة قُدمت في إطار المشروع.

درَّس الدكتور كيمن، قبل التحاقه بجامعة سابانجي، في قسم العلاقات الدولية بجامعة كوتش بين عامي 2002 و2010، وقسم العلوم السياسية والإدارة العامة في جامعة بيلكنت بين عامي 1994 و2002. كما عمل أستاذاً زائراً في جامعة كارلتون بكندا، في صيف عام 1997. وقد نال عدداً من المنح المرموقة من البرنامج الإطاري للاتحاد الأوروبي، ومجلس الأبحاث العلمية والتكنولوجية في تركيا. كما عمل مديراً للأبحاث في إطار عدة مشروعات، مثل: مشروع بيتر بيرغر وصامويل هنتنجتون، بعنوان: "عولمات كثيرة"، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (CIVICUS)، ورسم خريطة المجتمع المدني في تركيا. وهو حاصل على عدد من زمالات ما بعد الدكتوراه من كلية ولزلي وجامعة هارفرد في الولايات المتحدة. كما أجرى الدكتور كيمن أبحاثاً مستفيضة، وله مؤلفات كثيرة عن الاتجاهات السياسية والاجتماعية في تركيا، والتحول الحضري في مدن الأناضول، والعلاقة التعاونية بين العولمة والتنمية المحلية، وأثر هذه العلاقة في مسعى تركيا للالتحاق بالاتحاد الأوربي، والثقافة في تركيا.

وقد ألّف أو حرَّر نحو 20 كتاباً؛ وعدداً من المقالات التي نُشرت في مجلات دولية مرموقة. وهو يكتب عموداً أسبوعياً في صحيفة Milliyet، وهي صحيفة تركية ذائعة الصيت تضمّ تحليلات نوعية حول الشؤون الجارية. وهو عضو في عدد من المجالس الأكاديمية الدولية؛ مثل: رابطة الدراسات الدولية، وفي هيئات تحرير المجلات التي تصدرها تلك المؤسسات.

والدكتور كيمن حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية بتخصص العلاقات الدولية والسياسة المقارنة من جامعة كارلتون، وقد نال درجتي البكالوريوس والماجستير من جامعة الشرق الأوسط التقنية في أنقرة بتركيا.


@Ahmedyassin90



168 سلسلة محاضرات الإمارات

توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط
سياسات ومصالح

فؤاد كيمن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية